



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمدىونية : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	المديولى، داليا محمد خيرى
المجلد/العدد:	مج20, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	789 - 856
رقم MD:	771985
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التقارير المالية، الشركات المساهمة، البورصة المصرية، مصر
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/771985

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتياف الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

**تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص
التشغيلية لشركات وتكلفة التمويل بالديون
دراسة تطبيقية
على الشركات المسجلة في البورصة المصرية**

**د/ داليا محمد خيرى المديولى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة الإسكندرية**



تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية

د. داليا محمد خيرى المدبولي*

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التقارير المحاسبية وبعض الخصائص التشغيلية للشركة على تكلفة الاقتراض مع التطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 50 شركة مدرجة في البورصة المصرية عن عام 2013. وقد اعتمدت هذه الدراسة على كلا من جودة الأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي لقياس جودة التقارير المالية وتحديد الأثر على تكلفة الاقتراض. واستخدمت هذه الدراسة نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي، كما اعتمدت هذه الدراسة على استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية لها لقياس جودة الأرباح المحاسبية. كما ان الدراسة ميزت بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبين الاستحقاقات المحاسبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لجودة التقارير المالية على تكلفة الاقتراض. حيث أشارت النتائج إلى أن زيادة جودة التقارير المالية تؤدي الي توصيل معلومات محاسبية ذات جودة عالية لكافة أصحاب المصالح وبالتالي تقليل المخاطر المعلوماتية، مما يؤدي الي انخفاض تكلفة الاقتراض. كما توصلت الدراسة أيضا لتأثير بعض الخصائص التشغيلية للشركات على تكلفة الاقتراض. حيث أوضحت النتائج الي أن زيادة ربحية الشركة وسيولتها يؤدي الي تخفيض تكلفة الاقتراض، في حين أوضحت النتائج الي ان زيادة المديونية تؤدي الي زيادة تكلفة الاقتراض. بينما أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ولكن غير معنوية لكل من حجم الشركة، تمرکز الملكية، إصدار مراقب الحسابات لتقرير نظيف على تكلفة الاقتراض. الكلمات الدالة : جودة التقارير المالية ، جودة الأرباح المحاسبية، التحفظ المحاسبي، الخصائص التشغيلية للشركات، تكلفة الاقتراض.

Analyzing the relationship between the quality of financial reporting, some firm's operating characteristics, and the cost of borrowing: An empirical study on firms listed in the Egyptian stock of exchange

Abstract:

This study aims at investigating the effect of the quality of financial reporting; some firm's operating characteristics on the cost of borrowing. This study uses a sample consists of 50 firms listed in the Egyptian stock of exchange for the year 2013. The study uses both earnings quality and accounting conservatism as measures of the quality of financial reporting. The study uses the Market value to Book value (MTB) as a measure of accounting conservatism. Also, the study uses both the persistence and the predictability of earnings to measure earnings quality. In addition, the study distinguishes between the cash flows from operating activities and the accounting accruals. The results reveal that the quality of financial reporting does affect the cost of borrowing. The results show that increasing the quality of financial reporting will provide higher quality information to all stakeholders, and this will decrease the information risk and accordingly lower the cost of borrowing. The results also reveal that firms' operating characteristics affect the cost of borrowing. The results show that both the firms' profitability and liquidity reduce the cost of borrowing, while the results show that the firms' leverage increase the cost of borrowing. Finally, the results show a negative but insignificant effect for firms' size, ownership concentration, and auditors' clean reports on the cost of borrowing.

Keywords: quality of financial reporting, accounting conservatism, earnings quality, firms' operating characteristics, cost of borrowing.

1. مقدمة البحث:

يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية هو توفير معلومات ذات جودة عن الوحدة الاقتصادية. تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المختلفة التي تخدم مصالحهم. وتعتبر القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الى الاطراف المستفيدة لترشيد قراراتهم المختلفة. وتلعب القوائم المالية دورا هاما حيث انها تلخص نتائج العمليات التي تخص الوحدة الاقتصادية وتقدمها بصورة ملخصة لاصحاب المصلحة وبالتالي فهي تؤثر ايجابا علي المساهمين وعلي كافة اصحاب المصالح وتعمل علي زيادة كفاءة ودعم أسواق رأس المال (الرشيدى, 2011, Beest et al, 2009). ولقد حظي موضوع جودة التقارير المالية باهتمام كبيرا في الاونة الاخيرة، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من انهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة مما تسبب في اهتزاز الثقة لدي المتعاملين في سوق الاوراق المالية. بالاضافة الي إن وجود التعارض في المصالح بين الإدارة والمستفيدين قد ينجم عنه غالباً قيام الإدارة بإخفاء معلومات، أو تقديمها بشكل مضلل يسبب اهتزاز الثقة لديهم. لذلك ونظرا لاهمية الدور الجوهري الذي تقدمه التقارير المالية فقد اهتمت المنظمات المهنية في الاونة الاخيرة باصدار المعايير التي تؤكد علي جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، والتي يتفق الكثيرون علي انها تؤثر علي تكلفة المديونية، فهل توجد هذه العلاقة التأثيرية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهذا ما سوف يجب عنه هذا البحث نظريا وعمليا.

2. مشكلة البحث:

لقد زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية في الاونة الاخيرة خاصة بعد الازمة المالية الاخيرة وانهيار عدد من الشركات الامريكية واكتشاف العديد من التلاعبات التي تورط المحاسبين في العديد من المخالفات المحاسبية والتي تسببت في تضليل المساهمين. وتسعي الهيئات والمنظمات المهنية في الاونة الاخيرة الي تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية. ومما لا شك فيه أن التحفظ المحاسبي يسهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كذلك فان جودة الارياح المحاسبية تزيد وتضفي الثقة علي جودة التقارير المالية. وتتمثل مشكلة هذا البحث بشكل رئيسي في تحليل

العلاقة بين جودة التقارير المالية وبين تكلفة الاقتراض وتحديد تأثير جودة التقارير المالية علي تخفيض تكلفة الاقتراض وذلك من خلال قياس أثر التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض. وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما المقصود بجودة التقارير المالية؟ وهل التقارير المالية التي تصدرها الشركات المصرية المسجلة في البورصة المصرية تتمتع بهذه الجودة؟ وما هي أساليب قياس هذه الجودة؟
- هل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تساهم في تخفيض تكلفة الاقتراض؟ وهل يوجد تأثير لجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي تخفيض تكلفة الاقتراض؟
- هل يؤثر كل من التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية كمقاييس لجودة التقارير المالية على تكلفة الاقتراض؟

3. هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة اختبار أثر جودة التقارير المالية، مقاسة بكل من التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة الي بعض الخصائص التشغيلية للشركات علي تكلفة الاقتراض وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

4. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من تناوله لقضية بحثية معاصرة وهامة في الأونة الأخيرة ، فالقوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات للأطراف المستفيدة. ولقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية من قبل العديد من الأطراف لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية. حيث كانت جودة التقارير المالية، ولا زالت، الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. فمن المهم أن تكون التقارير المالية للشركة قادرة على توصيل

المعلومات المالية بشكل فعال وموثوق وفي الوقت المناسب. وفي السنوات الاخيرة زاد هذا الاهتمام من قبل العديد من الاطراف بجودة التقارير المالية خاصة بعد العديد من الانهيارات لكبرى الشركات الأمريكية وتلاعب ادارة هذه الشركات وتضليل مستخدمي القوائم المالية، وذلك من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. ولقد اهتمت المنظمات المهنية ايضا في الاونة الاخيرة باصدار المعايير التي تؤكد علي جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على مدى جودة التقارير المعلن عنها من قبل الشركات المسجلة في البورصة المصرية، كما تساهم في تحديد العوامل التي تعمل علي تخفيض تكلفة الاقتراض، وتساهم أيضا في فهم ودراسة المنافع الاقتصادية الناجمة عن تقديم تقارير مالية عالية الجودة من حيث تخفيض مخاطر المعلومات وتخفيض تكلفة الاقتراض للشركات المسجلة في البورصة المصرية.

5. منهج البحث:

تحقيقاً لهدف البحث تقوم الباحثة بتحليل الدراسات السابقة بغرض الاستفادة من المساهمات العلمية التي قدمتها الأدبيات المحاسبية في مجال علاقة جودة التقارير المالية بتكلفة الاقتراض ثم تستخدم الباحثة المنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة التي تربط بين جودة التقارير المالية وبين تكلفة الاقتراض وصياغة فروض البحث واختبار هذه الفروض من خلال الدراسة التطبيقية، والتوصل إلى نتائج تحقق هدف البحث.

6. فروض البحث:

سوف يتم اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث وفرعياته نظريا علي ان يتم اختباره عمليا من خلال الدراسة التطبيقية. وفروض البحث هي كما يلي:
الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر لجودة التقارير المالية والخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي تكلفة الاقتراض. ومن هذا الفرض سيتم اشتقاق عدة فروض فرعية كما يلي :

الفروض الفرعية: H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحفاظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض.

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصفات جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض.

H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على تكلفة الاقتراض.
 H_{03-i} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد علي الأصول على تكلفة الاقتراض.

H_{03-b} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على تكلفة الاقتراض.
 H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة على تكلفة الاقتراض.
 H_{05} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على تكلفة الاقتراض.
 H_{06} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على تكلفة الاقتراض.
 H_{07} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف على تكلفة الاقتراض.

H_{08} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمرکز الملكية على تكلفة الاقتراض.

7. خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته البحثية سوف يتم تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

- 7-1- مفهوم جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس.
- 7-2- التحفظ المحاسبي: المفهوم والمقاييس.
- 7-3- جودة الأرباح: المفهوم والمقاييس.
- 7-4- الإطار الفكري لتكلفة الاقتراض.
- 7-5- تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية و الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة الاقتراض.
- 7-6- الدراسة التطبيقية واختبارات فروض البحث وفرضياته.
- 7-7- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1-7- جودة التقارير المالية- المفهوم والمقاييس:

من المعروف ان القوائم المالية تعتبر المخرجات الرئيسية لاي نظام محاسبي مما يعني اهمية الارقام التي تحتويها هذه القوائم المالية باعتبارها تلخيص لكل العمليات التي تمت خلال فترة معينة. لذا فقد اهتم العديد من الأطراف بجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية. حيث كانت جودة التقارير المالية، ولا زالت امراً هاماً للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وفي السنوات الاخيرة اعتبر العديد من الباحثين موضوع جودة التقارير المالية من القضايا الهامة في البحث المحاسبي. وظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بقياس المتغيرات المحاسبية التي تعكس جودة التقارير المالية، وذلك بسبب انهيار بعض الشركات الامريكية وحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حيث أثارت حالات تلاعب وانهيار الشركات العالمية وذلك عن طريق إدارة الأرباح والحرية المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية جداً كبيراً (Beest et al, 2009). وانخفضت الثقة في جودة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للواقع الحقيقي للشركة عند كثير من المستخدمين. واكدت دراسات حديثة مثل دراسة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عن وجود العديد من اوجه القصور بالتقارير المالية مما ادى الي عدم تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الاساسية (Institute of Chartered Accountants in England & Wales, 2005). وفي هذا الصدد أشارت الدراسات الى ضرورة تحسين جودة التقارير المالية بهدف زيادة كفاءة سوق رأس المال. كما ان الاطار الفكري لمعايير المحاسبة المالية الدولية يحتاج إلى إعادة صياغة بغرض تحسين جودة التقارير المالية (الصيرفي ، 2015).

ومما لاشك فيه ان المستثمرون يحتاجون إلي درجة عالية من الجودة في التقارير المالية. وعلي الرغم من ان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولي يؤكدان علي اهمية ان تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا ان احد المشاكل الرئيسية هي كيفية الصياغة العملية لهذه الجودة وكيفية قياسها.

7-1-1- مفهوم جودة التقارير المالية:

وفيما يتعلق بمعنى جودة التقارير المالية فلا يوجد تعريف نهائي متفق عليه ولكن اختلفت الآراء حوله. وسوف نعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات الخاصة بجودة التقارير المالية من قبل الباحثين:

فقد عرف (حمدان، 2011) جودة التقارير المالية علي انها خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية، وأن تعكس صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية علي تقييم الوضع الحلي والمستقبلي للشركة. كما عرفها (Mahdavicou & Khotanlou, 2011) على أنها الحد الذي تكون عنده التقارير المالية للشركات تشير الى الوضع الاقتصادي بصدق خلال فترة زمنية معينة. وعرفها ايضا (كساب & الرزين ، 2009) علي انها نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة علي القائمين بإعداد التقارير المالية. كما عرفها (Verdi , 2006) علي انها الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم .

وعرف (ابراهيم ، 2008) جودة التقارير المالية علي انها ما تتسم به هذه التقارير من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات بحيث تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية. كما عرف ايضا (محمود، 2010) تشير جودة التقارير المالية إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها مع خلوها من التحريف، خاصة الغش ، واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والإرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وعرفها (Dechow et Habib & Jiang , 2015)، (al , 2010) على أنها توفير معلومات أكثر عن خصائص الاداء المالي للشركة التي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرارات معينة من خلال متخذ قرار معين. ويرى (صليب ، 2004) أن الإفصاح المالي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية.

كما عرف ايضا (أحمد، 2011) جودة التقارير المالية علي انها للتعبير الصادق عن الارباح الحقيقية والفعلية، وأن تكون الارباح المنشورة ذات وجود نقدي ملموس، وأن هذه الارقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش. وعرف (خليل ، 2005) جودة التقارير المالية علي انها جودة المعلومات المحاسبية، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها ، والوصول لتقارير مالية جيدة، وبحيث تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من بناء قرارات رشيدة.

كما عرف (الدياتطي،2005) جودة التقارير المالية علي انها كافة إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية.

ويتضح مما سبق انه من الصعب الاتفاق علي تعريف محدد يصف ويعرف جودة التقارير المالية تعريفاً شاملاً قاطعاً، فلا يوجد تعريف نهائي متفق عليه وشامل لجودة التقارير المالية وأساليب تقييمها (إبراهيم ، 2008). فلقد عرفها البعض على أنها جودة الافصاح، والبعض الآخر عرفها على أنها جودة الأرباح، واخرون عرفوها علي انها جودة المعلومات المحاسبية، ولكن يشير الفكر المعاصر للجودة إلي أهمية التركيز علي مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو فيصل الحكم علي مدى جودة المعلومات (سامي ، 2000). ونلاحظ من التعريفات السابقة انها ركزت علي بعدين رئيسيين لجودة التقارير المالية وهما توفير معلومات ملاءمة لمتخذي القرار، والبعد الاخر هو خلو التقارير المالية من الغش والتحريفات الجوهرية وتعبيرها بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركات.

7-1-2-مقاييس جودة التقارير المالية:

وفي السنوات الاخيرة اهتم عدد من الباحثين بقياس المتغيرات المحاسبية التي تعكس جودة التقارير المالية. (2009, Beest et al, 2008, Barth et al.)

Goel , ; ; Barua, 2005; Cheung et al, 2010 ; Iatridis,2011 ;
2010, Rahman & Yammesri ; 2012). ولكن في حقيقة الامر، توجد
صعوبات عديدة في قياس الجودة بشكل مباشر بل يتم تقييمها بطريقة حكمية. ونظراً
لتعدد معايير تقييم جودة التقارير المالية فان البحوث المحاسبية تختارعادة معيار
معين لتقييم جودة التقارير المالية. فاتجهت بعض الدراسات (Beest et al , 2009 ,
2010, Barua 2005, Cheung & Wright , 2010) الي تقييم جودة التقارير المالية
من خلال جودة المعلومات المالية الواردة بها بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات
المحاسبية.

واقترنت هذه الدراسات على أن الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في
القوائم المالية تصلح كمقياس لجودة الأرباح والتي تتعكس بدورها علي جودة التقارير
المالية. ويرى البعض أن الجودة تعنى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تحتويها
القوائم المالية ملائمة للقرارات وتصل في الوقت المناسب. اما البعض الاخر فيرى أن
الجودة تعنى أن تكون المعلومات نافعة للمستخدمين. وهذا يتطلب تحديد من هم
مستخدمي المعلومات المالية، كي تكون المعلومات نافعة. اما البعض الاخر فيرى أن
الجودة تتمثل في إمكانية الاعتماد على المعلومات والقابلية للمقارنة . كما أن البعض
الاخر يرى ضرورة التوازن بين كل هذه الخصائص، كما يرى البعض أن الجودة هي
ان تفصح عن معلومات تفصح تعبر عن الحقيقة وتحقق العدالة. ومما سبق يتضح
لنا أن الاعتماد على مقياس الخصائص النوعية في قياس جودة التقارير المالية يعتبر
مقياس صعب الاستخدام نظرا لصعوبة قياس هذه الخصائص واختلاف النتائج
باختلاف القائمين علي القياس، ولذلك اتجهت العديد من الدراسات إلى استخدام
أساليب اخري أكثر موضوعية لقياس جودة التقارير المالية (الصيرفي، 2015، et al.
2011 Younas; Mark & Toope).

فاقترحت الدراسات المحاسبية العديد من المتغيرات المحاسبية الاخرى التي
تعتبر مؤشرات ايضا على جودة التقارير المالية، ومن هذه المتغيرات: جودة الأرباح،
مقدار الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية ، التحفظ المحاسبي، درجة الشفافية في
القوائم المالية، وخاصة وقتية الربح المحاسبي، اعادة اصدار التقارير المحاسبية،

ادارة الارياح، الشروط التعاقدية التي يفرضها البنك علي الشركة وغيرها. (Barth , Hu & ,et al , 2008 ; Goel, 2012 ;Kazemi et al, 2011, Zhang,2014 ; Karami & Akhgar, 2014; latridis, 2011; Tilli2007, Wang &Min,2011, Dechow et al.,2010)

وفيما يتعلق بقياس جودة التقارير المالية في البيئة المصرية ، تناولت العديد من الدراسات تأثير العديد من الأبعاد على جودة التقارير المالية. فقامت دراسة كل من (أبو الخير 2007 ، السجيني 2011 ؛ عوض 2008، سيد 2011 ؛ الزمر ، 2012 (بدراسة تأثير تطبيق المعايير المصرية على جودة التقارير المالية ، بينما تناول كل من (غالي 2007 ،محمود 2007، مصطفى & تمارز 2009، فراج 2010) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. بينما تناول (صالح، 2009) تأثير الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية. بينما درس (عبدالوهاب،2011) أثر القيم الدينية بمنظمات الأعمال على تحسين جودة التقارير المالية.

ومما سبق نخلص إلى أنه نظرا لعدم وجود مقياس موحد لقياس جودة التقارير المالية، فقد تعددت مقاييس هذه الجودة. كما أن الدراسات السابقة استخدمت أساليب تختلف وفقا لهدف كل دراسة. وسوف يستخدم هذا البحث مقياسين لقياس جودة التقارير المالية وهما التحفظ المحاسبي وجودة الأرياح المحاسبية. ويرى الباحث ان تعريف جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرياح هو التعريف الملائم حيث ان الربح المحاسبي يعكس الاداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة. كما ان التحفظ المحاسبي له تأثير ملموس في قدايز تقيادصم تيقوثومو مئاوقلا تقياملا ويحسن درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة. وذلك ايضا كما في دراسة (Dechow et al, 2010), التي استخدمت جودة الأرياح و دراسة(Lafond and Watts, 2007) التي استخدمت التحفظ المحاسبي و دراسة (أحمد 2011، 2013، Hope et al) التي استخدمت مقياسي التحفظ المحاسبي وجودة الأرياح. ودراسة (Ferrero, 2014) التي استخدمت ثلاثة مقاييس منهم ايضا مقياسي جودة الأرياح والتحفظ المحاسبي.

7-2- التحفظ المحاسبي- المفهوم والمقاييس:

لقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بمبدأ التحفظ المحاسبي لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة وحماية اصحاب المصالح في المنشأة. وتزداد الحاجة إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي من أجل إعداد قوائم مالية تتسم بالمصداقية والاعتمادية حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين. ولقد تزايدت مطالبات أصحاب المصالح في المنشأة باتجاه التمسك بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بسبب انتشار الفضائح والمخالفات المحاسبية (Francis et al., 2013). وتأكيذاً على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لضمان الحصول على تأكيد معقول بشأن جودة التقارير المالية أصدر كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB عدة معايير محاسبية تشتمل على قدر كبير من التحفظ المحاسبي منها. ويؤيد مجلس معايير المحاسبة البريطاني التمسك بالتحفظ كخاصية مؤثرة للمعلومات المحاسبية تزيد من مصداقية وموثوقية القوائم المالية (Artiach and Clarkson, 2013). وقد وجدت دراسة (LaFond and Watts, 2008) أن التحفظ المحاسبي هو أحد أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الاداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية، ويساعد التحفظ المحاسبي في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مديري الشركة ومساهميها (سعد الدين، 2014). كما أوضحت دراسة (Chen and Zhu ، 2013)، أن التحفظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الديون طويلة الأجل. وتسعي المعايير المحاسبية الي تحقيق أهداف كافة اصحاب المصالح عن طريق اصدار تقارير مالية عالية الجودة توفر معلومات محاسبية على قدر كبير من التحفظ.

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في توصية المفاهيم رقم (2) التحفظ المحاسبي علي انه سلوك يتسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد من أجل ضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي قد أخذت في الاعتبار (FASB, 2008). ويستخدم مبدأ التحفظ

المحاسبي بمعنى التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات بقدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (حمدان، 2011). كما يتضمن مبدأ التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر على الأخبار الجيدة مثل الأرباح (Ball et al, 2008, LaFond et al., 2008, Roychowdhury et al., 2007). وقد عرفه (Basu, 1997) بأنه ميل المحاسبين إلى المطالبة بدرجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة مثل الأرباح مقارنة بالأخبار غير السارة مثل الخسائر بالقوائم المالية. كما أشار (Givoly and Hayn, 2000) للتحفظ بأنه اختيار المبادئ المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الدخل بتأخير الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات. ونلاحظ من التعريفات السابقة الي ان التحفظ المحاسبي يشير إلى تخلي المحاسب عن النظرة التفاؤلية عند الاختيار بين الطرق المحاسبية حيث يتم الاعتراف بكافة الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة بالفعل وذلك من أجل الحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الشركة.

7-2-1- أنواع التحفظ المحاسبي:

ويوجد نوعين من التحفظ المحاسبي وهما: (حمدان، 2011, عبيد، ٢٠١٠, Mattias and Jiri, 2010).

أ- التحفظ المشروط (Conditional Conservatism):

هو تحفظ معتمد على وقوع الأحداث بمعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها. وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. ومن أمثلة الممارسات ذات التحفظ المشروط (تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الأجل و الأصول غير الملموسة).

ب-التحفظ غير المشروط: (Unconditional Conservatism)

بمعنى استقلال التحفظ عن وقوع الأحداث وينتج هذا التحفظ عند تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي ومن أمثلة تلك الممارسات المحاسبية المتحفظة: (إهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الإهلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الإهلاك الاقتصادي لها، واختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي).

7-2-2- نماذج قياس التحفظ المحاسبي:

وفيما يتعلق بالنموذج المستخدم في قياس التحفظ المحاسبي فقد استخدم الباحثون عدة مقاييس أو نماذج لقياس التحفظ في القوائم المالية، وقد ركزت الدراسات السابقة على ثلاثة أرقام محاسبية هي صافي الأصول الأرباح وحسابات الاستحقاق (Ball et al., 2013). وهذه النماذج هي كما يلي:

أ- النماذج التي تعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد على الأسهم:

تميل أسعار الأسهم السوقية إلى أن تعكس التغيرات في قيمة الأصول في نفس وقت حدوث هذه التغيرات سواء كانت هذه التغيرات تمثل خسائر أو مكاسب في قيمة الأصول، وهو ما يعني أن العوائد على الأسهم تميل إلى أن تكون متماثلة زمنياً. وحيث أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف محاسبياً بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالمكاسب فإن الخسائر المحاسبية تميل لأن تكون أكثر تزامناً مع العوائد على الأسهم مقارنة بالمكاسب المحاسبية (2003, Watts 2013, Lawrence et al). ولقد توقع (Basu, 1997) أن عوائد الأسهم تميل إلى أن تعكس الخسائر في نفس الفترة، وأن الخسائر تتعكس في عوائد الأسهم بشكل أسرع من المكاسب.

ب- النماذج التي تعتمد على الاستحقاقات:

قدمت دراسة (Givoly and Hayn, 2000) مقياساً للتحفظ يعتمد على الاستحقاقات حيث يؤدي التحفظ إلى انخفاض الربح المحاسبي على أساس

الاستحقاق عن صافي التدفقات الناتجة عن العمليات التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية بسبب خفض التحفظ المحاسبي للأرباح. ويشير استمرار ظهور الاستحقاقات السالبة طويلة إلى اتباع سياسات متحفظة تؤدي إلى خفض الأرباح المعلنة، بينما تظل التدفقات النقدية مستمرة بسبب وجود أرباح جيدة غير معترف بها، وقد استخدم هذا النموذج بعض الدراسات مثل (Ahmed et al., 2002 ; Xu et al., 2012; Gao, 2013). كما يعني التحفظ المحاسبي أن المكاسب تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية من الخسائر نظرا لان القوائم المالية لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها في صافي الأصول في وقت حدوثها، وإنما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تولد هذه الزيادات. فمثلا إذا زادت قيمة الأصل بسبب انه من المتوقع أن يتحقق عنه تدفقات نقدية مستقبلية إضافية، فإن المكاسب سوف يتم الاعتراف بها في المستقبل عندما تتحقق هذه الزيادة في التدفقات النقدية بالفعل. ويعني هذا أن المكاسب تميل لان تكون أكثر استمرارية (Ball et al 2012, Watts 2003). من ناحية أخرى فإن الخسائر التي يتوافر بشأنها قدر من التحقق يتم الاعتراف بها عند توافر هذا القدر من التحقق وليس عند حدوث التدفقات النقدية المنخفضة في المستقبل. وحيث أن هذه الخسائر لا تتكرر في المستقبل فإن الخسائر تكون اقل استمرارية من الأرباح. ونظرا لان هذه الخسائر أو عرضية الأرباح تكون مؤقتة فإن استمرارية الأرباح تقدم مقاييس للتحفظ المحاسبي (Gao 2013, Watts 2003).

ج- النماذج التي تعتمد على صافي الأصول:

على الرغم من أن القيم السوقية للأصول والخصوم تتضمن التغير في صافي الأصول لكل فترة، ولكن هذه التغيرات لا تسجل بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تتعكس في التقارير المالية. وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي فإن الزيادة أو المكاسب في قيم الأصول التي لا يتوافر بشأنها قدر كاف من التحقق لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية. ونتيجة لذلك فإن صافي الأصول تكون مقومة بأقل من قيمتها السوقية. ويعبر هذا الانخفاض في قيمة صافي الأصول عن مقدار التحفظ المحاسبي. وقد قام الباحثون بتقدير هذا الانخفاض في تقييم الأصول باستخدام مجموعة من النماذج التي تقوم بتقييم الشركات باستخدام نسبة القيمة الدفترية

لصافي الأصول (أوحقوق الملكية) إلى القيمة السوقية لها، أو العكس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وتعتبر دراسة (Beaver and Ryan, 2000) أول من استخدم هذه النسبة. وفسرت الدراسة هذه النتيجة بسبب عدم الاعتراف ببعض الأصول أو تقييمها بأقل من قيمتها الفعلية نتيجة تطبيق السياسات المتحفظة. ويعد اتجاه نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية نحو الارتفاع مؤشرا علي زيادة درجة التحفظ، بينما يدل انخفاض هذه النسبة إلى تدني درجة التحفظ بالقوائم المالية، وسوف يستخدم هذا البحث هذا النموذج لقياس التحفظ المحاسبي. ونري أن الأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي يتضح عند زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمته الدفترية MTB عن الواحد الصحيح. وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا النموذج ومنها على سبيل المثال Shroff et al 2003 , Watts 2013; Ball et al. 2008; Beaver and Ryan 2000; Feltham and Ohlson 1995. Roychowdhury and Watts, 2007 ; Beatty et al., 2008 ; Artiach (and Clarkson, 2013).

واتجهت العديد من الدراسات إلى قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى التحفظ المحاسبي. واتفقت تلك الدراسات (Karami & Farzad , 2014, Kazemi et al , 2011; Hu & Zhang , 2014, Tilli , 2007) علي دور التحفظ في تحسين بيئة المعلومات وزيادة مصداقية القوائم المالية ، فقد اتفقت تلك الدراسات على ان التحفظ المحاسبي يعمل علي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف داخل الوحدة الاقتصادية والأطراف خارج الوحدة الاقتصادية ، حيث تحد ممارسات التحفظ المحاسبي من قدرة الإدارة علي إخفاء الأحداث غير السارة كالتلاعب في الأرقام المحاسبية والمبالغة في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، مما يؤدي لانخفاض عدم تماثل المعلومات .

وقد أكدت الدراسات التي تمت في البيئة المصرية (خليل، ٢٠٠٣، مليجي ٢٠١٤، الرشيدى، ٢٠١١، عبيد ، ٢٠١٠، جنيدى، ٢٠٠٤، أبو الخير، ٢٠٠٨، الديب، ٢٠١٢)

على أهمية تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة مع عدم المغالاة فى تطبيقها وذلك للعديد من المبررات من أهمها:

١- الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة فقد شهدت الفترة الأخيرة قيام الإدارة ببعض الممارسات التى تعد خرقاً واضحاً للتحفظ المحاسبى.

٢- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات كما يحسن من جودة الأرباح وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

٣- يساهم التحفظ المحاسبى فى تحقيق بعض المزايا لمنشآت الأعمال حيث يجنب مقاضاة الدائنين لها .

٤- طبيعة البيئة المصرية من حيث ضعف النظام القانونى والقضائى ووجود سوق رأس مال غير كفاء بها كل ذلك يدفع إلى ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

7-3-جودة الأرباح المحاسبية- المفاهيم والأهمية والمقاييس:

7-3-1- مفهوم جودة الأرباح المحاسبية:

تعتبر جودة الأرباح المحاسبية عن جودة القوائم المالية، ولقد قامت العديد من الدراسات بقياس جودة القوائم المالية عن طريق جودة الأرباح. وتلعب الأرباح المحاسبية دوراً هاماً فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات. وترجع أهمية الأرباح المحاسبية الى اعتماد العديد من الاطراف على رقم الربح المحاسبى فى اتخاذ قراراتهم (Dechow, 1994). وتختلف القرارات التى تبنى على معلومات الأرباح تبعاً لإختلاف مستخدمي القوائم المالية فبينما ينظر المساهمون الى الأرباح كمقياس لاداء المديرين ومنحهم المكافآت فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية ، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتوية الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح فى الفترات القادمة (Block, 1999) ، ولكن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ فى الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح مثل إدارة الأرباح، وارتفاع نسبة المستحقات فيها يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة؛ وذلك لان مثل هذه القرارات تعتمد على كمية الأرباح بغض النظر عن

جودتها (Chan et al., 2006). لذا فلقد حظي موضوع جودة الأرباح إهتمام شديداً من قبل المستثمرين في السنوات الأخيرة خاصة بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية؛ وهذا جعل المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (حمدان، 2012). حيث يعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في التحليل المالي. حيث ان الأرباح ذات الجودة العالية تساعد على تحليل المعلومات المتعلقة بكل من الاداء التشغيلي الحالي للشركة، و الاداء التشغيلي المستقبلي.

ولقد اختلفت التعريفات حول مفهوم الأرباح وتعددت التعريفات وفقاً لوجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وتصوراتهم الخاصة ولطبيعة الاهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم المالية. فواضعي المعايير المحاسبية والمشرعين والمراجعين يعتقدون بأن جودة الأرباح تتحقق حين يتم الإفصاح عنها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. في حين يرى الدائنون إن جودة الأرباح تتعلق بالقدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية التزامات المنظمة تجاههم (Dechow and Schrand, 2004). اما المساهمون فيعتقدون ان جودة الأرباح تعكس قدرة الأرباح في التعبير عن الربح الحقيقي للمنظمة بشكلٍ صادق (Schipper and Vincent, 2003)، وبالتالي فإن إدارة الأرباح تتنافى مع جودة الأرباح لأنها تؤدي لعدم تعبير الأرباح الواردة في التقرير المالي عن الربح الحقيقي للمنظمة. كما يهتم المحللون الماليون والمستثمرون المحتملين في سوق الأوراق المالية بمعرفة مدى كون الأرباح الحالية هي مؤشر جيد للأرباح المستقبلية. وبالتالي فإن استمرارية أو تكرار الأرباح الحالية في المستقبل هي إحدى مقومات قياس جودة الأرباح (Francis et al, 2004) فكلما تكرر الربح الحالي مستقبلاً كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح التي تحققها المنشأة. ولذلك اهتم المستثمرون والمحللون الماليون بمعرفة مدى قدرة المنشأة على تكرار الأرباح مستقبلاً بشكل خاص وتقييم أداءها المالي بشكل عام. وترى هيئات التعويضات في الشركات الأمريكية بأن جودة الأرباح تكون مرتفعة؛ إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجية عن سيطرتهم (Dechow & Schrand, 2004).

كذلك فهناك اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين حول مفهوم جودة الأرباح المحاسبية. فلقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع جودة الأرباح المحاسبية. وأشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن استمرارية الأرباح في المستقبل هي دليل على جودتها (Altamuro and Beatty, 2006) ، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن انخفاض نسبة المستحقات في الأرباح هي دليل على جودتها، بينما أشار (Sloan, 1996) أن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات. وعرف (Ohlson and Feltham, 1995) جودة الأرباح بأنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالإعتماد على المعلومات الحالية. أما (قراقيش، 2009) فلقد عرف جودة الأرباح علي انها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الإحتمالية (حمدان، 2012). وعرف البعض الآخر جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح زادت جودتها (Francis et al., 2004; Dechow & Dichev, 2002) ،حمدان 2012 . ونلاحظ مما سبق أن هناك اختلاف من قبل الباحثين حول تعريف مفهوم جودة الأرباح المحاسبية ولكن العديد من هذه التعريفات تتمحور حول فجوة الأرباح وهي مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وعلي قدرتها على الإستمرار في المستقبل، وخلوها من التحريفات.

وعلي الرغم من الاختلاف بين الباحثين علي تعريف محدد لجودة الأرباح، إلا أن معظم الأدبيات السابقة تتفق بلا شك على أن جودة الأرباح تعبر عن جودة التقارير المالية وأن الأرباح المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية تعتبر المعلومة الأهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، حيث أن الأرباح تعتبر بمثابة خلاصة عن أعمال الشركة وإنجازاتها خلال الفترة المالية (Barth et al., 2001). كذلك فإن أهمية جودة الأرباح ترجع الي استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فقد بينت

(Farinha, 2007) وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فإحتمالية دفع الشركات لتوزيعات ارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح .

وفي هذا الشأن تناولت مجموعة من الدراسات كيفية قياس جودة التقارير المالية بدلالة جودة الأرباح (Dechow et al, 2010; Iatridis, 2010; Barth et al , 2012; Goel , 2008; Rahman & Yammeesri 2010;) وأشارت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح . ومن ثم جودة التقارير المالية. حيث يترتب على إدارة الأرباح انخفاض جودة الأرباح . فقد يكون للشركات جودة نتائج أعمال أقل، كمية أكبر من الأرباح المدارة. وقامت دراسة (نور ومطر، 2013) ببحث واقع ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، واختبار أثر هذه الممارسات على موثوقية البيانات المالية المنشورة. ووجدت الدراسة بأن هناك ممارسات فعلية لإدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أشارت النتائج لوجود آثاراً متفاوتة لإدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وقامت دراسة (حمدان، 2012) باختبار جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة لاختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق. وتوصلت الي ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح. أما دراسة (Dechow et al., 2010) فقد ناقشت أسباب الاختلاف في مقاييس جودة الأرباح والنتائج التي تترتب عليها. واعتمدت الدراسة على تقسيم مؤشرات جودة الأرباح إلى ثلاثة فئات أساسية هي خصائص الأرباح، واستجابة المستثمرين للأرباح، والمؤشرات الخارجية للتلاعب بالأرباح. ولم تستطع الدراسة أن تصل إلى استنتاج واضح حول مقاييس ومؤشرات جودة الأرباح لأن

الجودة تعتمد على السياق الذي يتم من خلاله الحكم عليها. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الأرباح هي دالة في مؤشرات أداء الشركة الأساسية.

وقامت دراسة (Dichev et al., 2012) ببحث موضوع جودة الأرباح بالاعتماد على دراسة مسحية لعينة من 165 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بالاستمرارية، كما أنها تعكس خيارات الإفصاح الملائمة عبر الزمن وتتجنب التقديرات طويلة الأجل. كما وجدت الدراسة بأن حوالي 50% من جودة الأرباح ناتجة عن العوامل المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية، وأشارت النتائج إلى أن 20% من الشركات تدير أرباحها لتقوم بالتضليل على أداؤها الاقتصادي.

7-3-2- مقاييس جودة الأرباح المحاسبية:

استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين عدة مقاييس لجودة الأرباح هما:

أولاً: الاستمرارية أو الاستدامة **Presistence**:

من خلال تعريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها. ولقد أكدت العديد من الدراسات علي أن استمرارية أو تكرار الأرباح الحالية في المستقبل هي إحدى مقومات قياس جودة الأرباح (Schipper & Vincent, 2003; Francis, LaFond, Olsson, and Lipe, 1990) وعرف (Schipper, 2004; Altamuro and Beatty, 2006). والاستمرارية في إطار الارتباط التلقائي أو المدى الذي تصبح فيه الأرباح الحالية جزء دائم من سلسلة الأرباح وهكذا فإن استمرارية الأرباح مرتبطة دائماً بمستوى جودة عال لها. وعرف (Altamuro and Beatty, 2006) الاستمرارية علي انها مدى ارتباط الأرباح الحالية بالمستقبلية، وبما أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات، فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات. ويتفق الباحثون علي أن الأرباح ذات الجودة العالية هي الأرباح الدائمة أو المستمرة وليست الأرباح العابرة ، والتي يكون لها القدرة علي البقاء والاستمرار في الاجل

الطويل. وأن الأرباح المكتسبة من الأنشطة المتكررة تعتبر أفضل جودة من تلك المكتسبة من الأنشطة غير المتكررة ، وأكدت دراسة (Hermanns, 2006) أن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما يمثل المستوى الحالي للأرباح مؤشر جيد للمستوى المتوقع من الأرباح في السنوات القادمة بصفة متكررة.

ويهتم المستثمرون في سوق الأوراق المالية والمحللون الماليون بشكل خاص بمعرفة مدى كون الأرباح الحالية هي مؤشر جيد للأرباح المستقبلية. فكلما تكرر الريح الحالي مستقبلا كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح التي تحققها المنشأة. ولذلك اهتم المستثمرون والمحللون الماليون بمعرفة مستوى استمرار الريح في سعيهم لتقييم قدرة المنشأة على تكرار الأرباح مستقبلا بشكل خاص وتقييم أداءها المالي بشكل عام.

ثانيا: القدرة التنبؤية Predictability:

هي قدرة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة. وعرفها (Shipper & Vincent , 2003) علي انها قدرة الإبلاغ المالي في تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالعناصر ذات العلاقة بأهتماماتهم. وعرف كل من (Bricker et al., 1995) وكذلك (Mikhail et al., 2003) جودة الأرباح من حيث القدرة التنبؤية العالية للأرباح المستقبلية.

ثالثا: عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح:

أشارت بعض التعريفات إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح. وتعكس ادارة الأرباح فكرة أن مديري الشركات من خلال معلوماتهم الخاصة عن الأرباح المستقبلية يستخدمون طرق وتقديرات محاسبية لتخفيف التقلبات المؤقتة في الأرباح، وهذا يؤدي الي انخفاض جودة الأرباح بسبب أن الأرباح المعلنة لا تعكس الريح الحقيقي، وبالتالي يتم قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركة. وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام هذا المفهوم لتطوير مقاييس لجودة الأرباح، وذلك من خلال

الاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية منها. وكما كانت ممارسات إدارة الأرباح أقل (بأن تكون المستحقات التقديرية منخفضة)، كما كانت جودة الأرباح أعلى (Jenkins et al, 2006) و (Francis et al, 2004). وهناك ثلاثة مقاييس موجودة في الدراسات لقياس تمهيد الدخل وهي: درجة التذبذب في تغير صافي الدخل، نسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية و العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية Barth et al., 2008, Lang et al., 2006).

رابعاً: جودة الاستحقاقات:

تتكون الأرباح من عنصرين هما: التدفق النقدي التشغيلي والاستحقاقات. فالمحاسبة على أساس الاستحقاق تعني الاعتراف بالإيرادات عند تحققها، والنفقات عند تكبدها. وتعتبر كل من المبيعات النقدية والاجلة من العناصر الرئيسية في تحقيق الإيراد. فالمبيعات الاجلة هي استحقاقات حول تحقيق وتحويل الأرباح الحالية إلى تدفقات نقدية مستقبلية. لذا تلعب الاستحقاقات دوراً هاماً في ضبط التدفقات النقدية بطريقة تجعل الأرباح تعكس أداء الشركة بصورة أفضل. ولكن في ظل طريقة الاستحقاقات، يكون لدي الشركة بعض الخيارات فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات والنفقات. لذلك يتم استخدام الاستحقاقات كمؤشر لإدارة الأرباح. ولكن هذا المؤشر ليس دقيقاً بسبب تصنيف مجموع الاستحقاقات الي استحقاقات اختيارية و استحقاقات غير اختيارية. فالاستحقاقات الغير اختيارية تعكس ظروف العمل الطبيعية مثل: نمو المبيعات وطول دورة التشغيل، بينما الاستحقاقات الاختيارية هي المؤشر الجيد لإدارة الأرباح والتلاعب والتي بدورها تؤدي الي تقليل جودة الأرباح. ويرى (Richardson, 2005) أنه يمكن قياس جودة الأرباح من خلال مدى انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية التشغيلية التي يمكن قياسها باستخدام الاستحقاقات. ويعتقد (Myers et al, 2003) الاستحقاقات الاختيارية او الاستحقاقات المطلقة كمقياس لجودة الأرباح .

ويتضح مما سبق أن الأساليب المختلفة لقياس جودة الأرباح أدت إلى تقييم مختلف حيث أن الشركة الواحدة يمكن أن تعطي تقيماً عالي الجودة أو متدني الجودة بالنسبة

للأرباح حسب نموذج القياس المستخدم 2005 (Abdelghany, 2009؛ قراقيش 2009 ، حمدان 2012).

7-4- مفهوم وأثار تكلفة الأموال المقترضة:

7-4-1- مفهوم تكلفة الأموال المقترضة:

يحظى مفهوم تكلفة رأس المال بأهمية كبيرة في الأدب المحاسبي والممارسة العملية باعتباره من العناصر الرئيسية لنجاح الشركة واستمرارها بالسوق في ظل التطورات السريعة في بيئة الأعمال، ويضم هيكل التمويل مصادر داخلية مثل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحجوزة، ومصادر خارجية تعتمد على الديون والقروض طويلة الأجل. وسوف يتناول هذا البحث أثر جودة التقارير المالية علي تكلفة التمويل بالمديونية وذلك من اجل ان يظهر أهمية جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية علي تخفيض تكلفة الاقتراض.

ولقد عرف معيار المحاسبة المصري رقم 14 الصادر عام 2006 تكلفة الاقتراض بأنها "الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال"، ويقصد بالتكاليف الأخرى استهلاك الخصم أو العلاوة الخاصة بالاقتراض وأي رسوم أخرى وكذلك فروق العملة عند الاقتراض بالعملة الأجنبية، وقد أتاح المعيار تحميل تكلفة الاقتراض على الفترة المالية التي حدثت فيها التكلفة، أو رسمتها إذا ارتبطت بحيازة أو إنشاء الأصول.

ولقد عرف بعض الباحثين تكلفة الاقتراض علي انها معدل العائد الواجب اكتسابه علي الاستثمارات الممولة بالقروض بحيث لا تتأثر المكاسب المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية. وعرفها اخرون علي انها معدل الفائدة الفعلي الذي تكون فيه القيمة الحالية لأصل القرض والفوائد مساوية للمبلغ الصافي الذي يستلم من الشركة (Pittman and Fortin, 2004; Sengupta, 1998). بينما يرى Gray (et al, 2009) أن تكلفة الاقتراض طويل الأجل هي معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه المنشأة المقرض بعد تعديله بمقدار الوفورات الضريبية. وأن تكلفة الدين علي الشركة هي عبارة عن معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين للقبول بإقتراض الشركة. ويقاس تكلفة الدين بمعدل الخصم الذي يحقق المساواة بين حصيللة الأموال

التي تم الحصول عليها بالاقتراض، و القيمة الحالية للفائدة المدفوعة و لدفعات تسديد المبلغ الأصلي المقترض. وعرف آخرون تكلفة الديون على تحديد معدل الفائدة المطلوب في الأسواق المالية مقابل الاقتراض طويل الأجل مثل القروض من البنوك وغيرها والتي تعد من الديون غير المتداولة بالبورصة، او إصدار قرض السندات Bonds وهو من الديون القابلة للتداول ولكنه قليل الاستخدام في سوق المال المصري (سعد الدين، 2014).

واستخدمت دراسة (Ahmed et al., 2002) معدل فائدة الاقتراض المحدد من قبل مؤسسة Standard and Poor's S&P العالمية كبديل لتقييم تكلفة الديون، حيث يوجد علاقة بين المدفوعات النهائية لالتزام الدين والفوائد مع المعدلات المنشورة من قبل هذه المؤسسة. وقامت بعض الدراسات السابقة بقياس تكلفة الديون كمتوسط لمعدل الفوائد المدفوعة منسوبة إلى الالتزامات طويلة الأجل (Zhang, 2008 ; Beatty et al., 2008 ; Chan and Hsu, 2013). وعادة ما يعلن البنك المركزي عن سعر محدد للفائدة على الأموال المقترضة من البنوك، وكذلك الديون طويلة الأجل الخاصة بالدائنين، كما يمكن قياسها بمعلومية تكلفة الديون المتداولة ذات المخاطر المماثلة (Lumby and Jones, 2003) باعتبار أن الأوراق المالية المتشابهة من حيث المخاطر تدر عوائد مماثلة.

7-4-2- أثر تكلفة الاستدانة علي المنشأة:

تتجه بعض المؤسسات الاقتصادية الي التمويل عن طريق الاستدانه، وذلك لما تحققه من وفورات ضريبية. حيث أن الاستدانة لها أثر ايجابي علي قيمة المنشأة عن طريق الرافعة المالية الموجبة حيث ترتفع القيمة السوقية بقدر ما تحققة من وفورات ضريبية. وهذا ما أكدت بعض الدراسات من أن الشركات تلجأ الي التمويل بالاستدانة لزيادة قيمة المنشأة بسبب الوفر الضريبي للفوائد، فيما أن الفوائد تندرج تحت بند المصروفات فتؤدي الي انخفاض الارياح الخاضعة للضريبة فتدفع المؤسسة ضرائب أقل عن اذا لم توجد هذه الفوائد. وأكدت الدراسات وجود علاقة طردية بين الديون

وبين الوفرات الضريبية وهو ما يعرف بالميزة الضريبية للاقتراض. ويعتبر الوفر الضريبي مساهمة من الحكومة في تحمل أعباء الاقتراض وبذلك يصحح العبء الحقيقي للاقتراض بعد الضرائب اقل بسبب الميزة الضريبية. كذلك، يرى بعض الباحثين أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة حقوق الملكية وذلك بسبب أن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون أقل من المخاطر التي يتعرض لها الملاك. وإن تكلفة الاموال الكلية تنخفض مع زيادة نسبة الاستدانة. وبالتالي فإن زيادة نسبة الاقتراض ستؤدي الي انخفاض التكلفة الكلية للاموال، وهو ما سيؤدي الي تعظيم قيمة المنشأة (عبد الغني، 2008).

ولكن قد تواجه هذه المؤسسات الاقتصادية التي تمول جزء من اصولها عن طريق الاقتراض مخاطر الافلاس في حالة التأخر في دفع فوائد القروض عند تواريخ استحقاقها مما يجعل الدائنين يقومون باشهار افلاسها. ففي حقيقة الامر ان الاستدانة تؤدي الي تخفيض تكلفة الاموال حتي تصل الي حد معين. فهناك نسبة اقتراض مثالية تظل خلالها تكلفة الاقتراض ثابتة حتي حد معين من الاقتراض فتتخفض عندها تكلفة الاموال الي أدنى حد ثم تبدأ بعد ذلك تكلفة الاقتراض في الارتفاع تدريجيا. حيث ترتفع معدل الفائدة التي يطلبها المقرضون مع الزيادة في حجم المخاطر التي يتعرضون لها. ثم تبدأ بعد ذلك مخاطر الافلاس التي يصاحبها تكاليف الافلاس والتي تشمل الخسائر أو انخفاض الارياح بسبب تدهور الاداء وانخفاض قيمة الاصول نتيجة تدهور قيمتها السوقية كما تشمل ايضا كافة التكاليف القانونية والادارية الناجمة عن اشهار الافلاس.

ونخلص مما سبق الي قصور التمويل بالدين، فعلي الرغم من أن التمويل بالاقتراض لا يزال مصدر تمويلي منخفض للعديد من المؤسسات الاقتصادية التي تعتقد أن زيادة الاعتماد عليه سوف يسهم في تخفيض تكلفة الأموال، الا أن تحمل ديون كبيرة سيبرهن على انه سياسة مالية غير سليمة، حيث توجد علاقة طردية بين نسبة الاقتراض وحجم المخاطر التي يتعرض لها المقرضون، ففي حالة اخذ المزيد

من الديون تضطر الشركة الي رفع تكلفته لاغراء الدائنين علي قبول المخاطر المرتفعة، بالإضافة الي تعرض الشركة لمخاطر الافلاس وتكاليف الافلاس.

ويزداد الإفصاح المحاسبي في الشركات التي ترتفع فيها نسبة الديون ضمن الهيكل التمويلي وذلك وفقا لعقود المديونية، التي تفرض قيودا معينة على الشركة لحماية أموال المقرضين مثل وضع حدود لسياسات توزيع الأرباح، الحفاظ على حد أدنى لرأس المال العامل ووضع حدود عليا لبعض المؤشرات المالية مثل نسبة المديونية، وذلك بهدف حماية مصالح المقرضين وعدم تخفيض قيمة صافي الأصول، بالإضافة إلى استمرار قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة (Ross et al., 2014).

7-5- تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية و الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة الاقتراض:

ولقد أوضحت الأبحاث المحاسبية المتعلقة بجودة التقارير المالية وجود عدة قنوات من الممكن أن تؤثر جودة التقارير المالية من خلالها في تكلفة الاقتراض، ومن أهمها:

7-5-1- تخفيض عدم تماثل المعلومات:

يقصد بعدم تماثل المعلومات في السوق المالية عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم، فهي تعبر عن حالة من عدم التأكد التي تقترض أن الاطراف الداخلية للشركة أكثر علما من الاطراف الخارجية (Thepot, 2007). ومما لاشك فيه أن مؤسسات التمويل تسعى لامتلاك معلومات حول الشركة الراغبة في الحصول علي التمويل من حيث وضعها المالي واستراتيجيتها المستقبلية. وتعتبر حالة عدم تماثل المعلومات عن النقص في المعلومات لدى مؤسسات التمويل مما يؤثر سلبا على قراراتها تجاه الشركة الراغبة في الحصول علي التمويل. ويؤدي ذلك الي الزيادة في تكاليف الاقتراض للرقابة وتعويض النقص في المعلومات ولمقابله خلال الخطر المعنوي (the moral

(hazard)، خطر الاختيار السيء (the adverse selection problems) وخطر
تحصيص الائتمان (The credit rationing).

ومما لا شك فيه، ان زيادة جودة التقارير المالية تساعد علي خفض مشاكل عدم
تماثل المعلومات وتقليل مخاطر المعلومات بالتالي زيادة ثقة المستخدمين، وهو ما
يدعم قدرة الشركة في الحصول علي التمويل اللازم وخفض تكلفة الاقتراض. ولقد
تزايدت الابحاث المتعلقة بأثر عدم تماثل المعلومات في مجال التمويل في السنوات
الاخيرة، ولقد أكدت تلك الدراسات ان قدرة المنشأة في تخفيض تكلفة الاقتراض
تعتمد على تقليل مخاطر المعلومات، وتمثل القوائم المالية التي تحتوي على
معلومات محاسبية منخفضة الجودة أحد المصادر الرئيسية لهذه المخاطر، بينما
تساعد زيادة جودة القوائم المالية وتقديم معلومات محاسبية عالية الجودة إلى كافة
اصحاب المصالح على تقليل المخاطر المعلوماتية مما يساعد علي تخفيض تكلفة
الأموال المقرضة (Saleh et al., 2012). وأضافت دراسة (Hughes et al.,
2007) ارتباط عدم تماثل المعلومات طردياً بتكلفة رأس المال بسبب زيادة
المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بشأن تقدير العوائد المتوقعة على
استثماراتهم لعدم كفاية المعلومات المتاحة لهم مما يدفعهم للمطالبة بعائد إضافي
يعوضهم عن تحمل تلك المخاطر.

7-5-2- الحد من ممارسات ادارة الارباح:

تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون تقديراتهم وأحكامهم الشخصية في
إعداد التقارير المالية بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء
الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام
المحاسبية المنشورة (Healy & Wahlen, 1999). حيث أظهرت الدراسات أن إدارة
الشركة قد تمارس عملية إدارة الأرباح لتحقيق متطلبات الإقتراض والمديونية، فإذا
كانت الشركة بحاجة للحصول على تمويل خارجي عن طريق الإقتراض من
مؤسسات مالية أو إصدار سندات أو إصدار أسهم جديدة سوف ترغب الإدارة في
إظهار مستوى أداء مرتفع حتى تفرض شروطها على الموقف، أو تحقق متطلبات
الإقتراض إذا كان من شروط المقرض معدلات ربحية معينة. وتحرص التقارير

المالية عالية الجودة علي جودة الارياح التي تحتويها والحد من ممارسات ادارة الارياح التي تجعل الارياح المعلنة لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة. كذلك، فان التقارير المالية الجيدة تتسم بالتحفظ عند الاعتراف بالاخبار السارة المتعلقة بالربح المحاسبي والأصول ولا تعترف بهم الا في التوقيت الملائم. وقد قدمت دراسة (Ai, 2010) أدلة على أن التحفظ المحاسبي يخفض من تكلفة كل من حق الملكية والديون من خلال دراسة مقارنة للمنافع التعاقدية للتحفظ المحاسبي في بعض أسواق المال الدولية. ويعد التحفظ أحد المؤشرات الهامة لجودة الأرباح المحاسبية التي تؤثر على العائدات السوقية للأسهم. من منظور أسواق المال، كما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية .

يضاف لما سبق أن القوائم المالية الجيدة توفر معلومات موثوق بها للمستخدمين تقيدهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، حيث تنخفض حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية بسبب زيادة جودة الارياح وخلوها من التحريفات وتأجيل الأرباح الحالية لصالح الأرباح المستقبلية، مما يمكن المستثمرين من تحليل وتقييم تأثيرها على الربحية الحالية والمستقبلية للشركة، ويؤدي تباعا إلى خفض تكلفة التمويل (Chan et al., 2009).

7-5-3-تحسين كفاءة عقود المديونية:

يرتبط المقرضون وأصحاب السندات بعقود مديونية مع الشركة، وعادة ما يتخذ الملاك المسيطرون الإجراءات التي تمكنهم من مصادرة الثروة لصالحهم. وتعمل التقارير المالية عالية الجودة علي الالتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد التقارير مما يعمل على خفض المخاطر التي يتعرض لها المقرضين عن طريق اتباع السياسات المتحفظة عند الاعتراف بالارياح وفرض قيود على توزيعات الأرباح وعدم ادارة الارياح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول، مما يقلل من مخاطر التعثر أو الفشل المالي، ويحد من تعارض المصالح بين المساهمين والدائنين ، كذلك توصل الارياح الجيدة إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالي والمستقبلي للشركة (Chan et al., 2009) وهذا يجعل الدائنون يقبلون الحصول على معدلات فائدة منخفضة مما يقلل من تكلفة

الديون (Chan and Hsu, 2013). وقد أوضحت دراسة (Chen and Zhu, 2013) انخفاض معدلات فوائد الديون التي يطلبها المقرضين من الشركات المتحفظة وسهولة الحصول على تمويل خارجي ما يدعم من قيمة المنشأة. كما أوضحت دراسة (Watts and Zuo, 2012) إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً تحظى بمقدرة مرتفعة على الاقتراض وتخفيض القيود المالية المفروضة عليها.

7-5-4- تخفيض مخاطر الإفلاس:

تعتبر جودة الأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي من أهم أدوات إدارة مخاطر الشركة. حيث أن الأرباح التي تتميز بمستوى عالي من الجودة هي أرباح مستمرة وخالية من التحريفات، كما أن التقارير المالية المتحفظة تسرع بالإفصاح عن الأخبار غير السارة وتوكل الإفصاح عن الأخبار السارة، وهذا يؤدي إلى تجنب حدوث مخاطر في التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية مما يحد من مخاطر الإفلاس التي قد تتعرض لها الشركة (Biddle et al, 2011). كما يحافظ التقرير المالي المتحفظ على قيمة حق الملكية وبخاصة في الشركات ضعيفة الالتزام بقواعد الحوكمة وعند انخفاض دقة تنبؤات المحللين الماليين (Francis et al., 2013).

وفي نفس السياق أكدت دراسة (Biddle et al., 2011) أن التحفظ يخفض من حالة عدم تماثل المعلومات من خلال التقرير عن الأخبار غير السارة المتعلقة بالربح المحاسبي والأصول في التوقيت الملائم، ويعزز هذا الدور الإخباري للتحفظ من التدفقات النقدية كما يخفض من مخاطر الإفلاس حيث يوافق كل من المستثمرين والمقرضين ذوي المعلومات الأكثر على تقديم التمويل مقابل تكلفة منخفضة عندما تتوافر لديهم المعلومات والدراية الكافية.

و نخلص مما سبق أن التقارير المالية عالية الجودة تعمل على تخفيض تكلفة الاقتراض عن طريق تحسين جودة الأرباح والحد من عدم تماثل المعلومات والحد من سوء استثمار الأموال مما يعمل على تقليل المخاطر ويخفض من تكلفة الاقتراض ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية ويعزز من قدرة المنشأة في الحصول على مصادر خارجية للتمويل (Garcia Lara et al, 2011).

7-5-5- العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة الاقتراض:

ولقد أوضحت الأبحاث المحاسبية أن الخصائص التشغيلية للشركة يمكن أن تؤثر أيضاً في تكلفة الاقتراض، ومن أهمها:

- **الربحية:** يعتبر الأداء المالي للشركة هو أول ما ينظر إليه المقرضين وباقي أصحاب المصالح في الشركة. وحيث أن ربحية الشركة تعتبر أبرز مؤشر على الأداء المالي فإنه من المتوقع أن تؤثر ربحية الشركة بشكل كبير على تكلفة اقتراضها. فالشركات ذات الربحية الاعلي من المتوقع أن تقل تكلفة مديونيتها، بينما تشير الخسائر إلى وجود صدمة قوية عكسية في عمليات الشركة الأساسية والتشغيلية وتؤدي الي زيادة تكلفة الاقتراض (Berlin et al., 1997).
- **سيولة الشركة:** تعتبر سيولة الشركة مثل مديونية الشركة وربحيتها من أهم مؤشرات الأداء المالي للشركة التي يهتم بها المقرضون وباقي أصحاب المصالح في الشركة والتي من المتوقع أن تؤثر على تكلفة الاقتراض للشركة. فمن المتوقع أن تقل تكلفة الاقتراض مع زيادة سيولة الشركة. وتعني السيولة قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل- خلال فترة زمنية قصيرة الأجل- باستخدام أصولها قصيرة الأجل وذلك دون التعرض أو التخلص من أصولها طويلة الأجل. وتعتبر السيولة أحد العوامل الهامة التي ينظر إليها الأطراف المتعاملة مع الشركة وخاصة المقرضين حيث يحتاجون إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. حيث أن انخفاض سيولة الشركة تعني زيادة الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة، ويعني ذلك زيادة حجم الالتزامات بشكل كبير أو زيادة حجم الأصول الثابتة مما يؤدي الي زيادة تكلفة الاقتراض (Ozkan, 2001; Ezat and Elmasry, 2008).
- **الحجم:** من المتوقع أن تكون الشركات الكبيرة أكثر استقراراً ولديها امكانيات كبيرة وهيكل رقابة قوية كما أن عملياتها تكون أكثر تنوعاً وقابلة للتنبؤ مما سيخفض المخاطرة المتعلقة بعملياتها، وعلي العكس فان الشركات الصغيرة الحجم يتركز نشاطها في منتج او منتجين وتكون عرضة أكثر لمخاطر الافلاس.

وعليه فإنه من المتوقع أن يرتبط حجم الشركة بعلاقة عكسية مع تكلفة الاقتراض. فكلما زاد حجم الشركة، كلما كانت تكلفة الاقتراض أقل (Ahmed et al., 2015).

• **الرفع المالي:** من المتوقع أن تؤثر مديونية الشركة علي تكلفة الاقتراض، حيث تعتبر مديونية الشركة مؤشر على سوء الوضع المالي للشركة وزيادة مستوى المخاطر التي تتعرض لها. فكلما زادت مديونية الشركة فان ذلك يؤدي الي ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المقرضون ومن ثم يؤدي ذلك الي زيادة معدل الفائدة التي يطلبها المقرضون لمواجهة الزيادة في حجم المخاطر التي يتعرضون لها. ففي حالة اخذ المزيد من الديون تضطر الشركة الي رفع تكلفه الاقتراض لاغراء الدائنين لقبول المخاطر المرتفعة التي يتعرضون لهاحول مدي امكانية استعادة اموالهم المقترضة(عبد الغني، 2008).

• **تمركز الملكية:** من المتوقع أن يؤثر هيكل الملكية علي تكلفة الاقتراض، حيث يعتبر هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات التي تؤثر علي تكلفة الاقتراض. وتعني الملكية المشتتة انتشار ملكية أسهم الشركة في أيدي عدد كبير من المساهمين بحيث يمتلك كل مساهم نسبة قليلة من أسهم الشركة في حين تعني الملكية المركزة امتلاك عدد قليل من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم الشركة ويطلق على هذه النسبة القليلة من المساهمين مصطلح كبار المساهمين ويكون لديهم الفرصة للرقابة علي عمليات الشركة والتدخل في أعمال الإدارة والسيطرة على الشركة. فمن المتوقع أن في ظل الملكية المركزة تزداد تكلفة الاقتراض (Aslan and Kumar, 2012).

• **رأي مراقب الحسابات:** يعتبر رأي مراقب الحسابات بمثابة المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية للشركة حيث يوضح مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة ومدى التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة وعدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويعتبر ذلك الرأي هام جدا بالنسبة لكافة أصحاب

المصالح حيث يزيد من ثقتهم في مصداقية وجودة المعلومات التي توفرها الشركة في قوائمها المالية. ووفقا لمعياري المراجعة المصرية رقم ٧٠٠ و ٧٠١ ، بخصوص تقرير مراقب الحسابات فإن مراقب الحسابات سيعد تقرير برأي غير معدل نظيف في حالة خلو القوائم المالية من أية تحريفات، وعدم وجود قيود على نطاق عمله، وعدم وجود ما يستدعي لفت الانتباه ، أو وجود قيود على بتعديل تقريره في حالة وجود ما يستدعي لفت الانتباه ، أو وجود قيود على نطاق عمله أو في حالة وجود خلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية المستخدمة أو حول مدى كفاية وملائمة الإفصاح. ويمكن أن يقدم مراقب الحسابات في التقرير المعدل عدة أشكال للرأي هي: الرأي النظيف مع لفت الانتباه أو الرأي المتحفظ أو الرأي المعاكس أو الامتناع عن إبداء الرأي. وعادة ما يتم النظر إلى رأي مراقب الحسابات في التقرير المعدل كأخبار سيئة عن الشركة مما يدفع المقرضين لرفع تكلفة الاقتراض (Chen et al., 2012) ، علي (ومشابه، ٢٠١٢).

7-5-6- اشتقاق فروض البحث وفرعياته:

بناءا علي ما سبق سوف يتم اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث وفرعياته وسوف يتم اختبارها عمليا من خلال الدراسة التطبيقية. وفروض البحث هي كما يلي:
الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر لجودة التقارير المالية والخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي تكلفة الاقتراض. ومن هذا الفرض سيتم اشتقاق عدة فروض فرعية كما يلي :

الفروض الفرعية: H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي علي تكلفة الاقتراض.

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصفات جودة الارياح المحاسبية علي تكلفة الاقتراض.

H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة علي تكلفة الاقتراض.

H_{03-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد علي الاصول علي تكلفة

الاقتراض.

- ب- H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على تكلفة الاقتراض.
H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة على تكلفة الاقتراض.
H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على تكلفة الاقتراض.
H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على تكلفة الاقتراض.
H07: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف على تكلفة الاقتراض.
H08: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على تكلفة الاقتراض.

7-6-: الدراسة التطبيقية واختبارات فروض البحث وفرعياته:

يتناول هذا الجزء من البحث اجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فروض البحث باستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك لتحديد طبيعة العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل في البيئة المصرية، وعلي ضوء ذلك سوف يتناول هذا الجزء مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة واجراءات الدراسة التطبيقية علي النحو التالي:

7-6-1-مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية في عام ٢٠١٣ وتبلغ ٢١٢ شركة مقسمة إلى ١٧ قطاع وذلك وفقا لما تم حصره من موقع البورصة المصرية . وقد تم تحديد العينة لأغراض الدراسة وفقا للمحددات التالية:

- توافر القوائم والتقارير المالية السنوية لشركات عينة الدراسة والخاصة بعام ١٣٢٠ والذي يمثل فترة الدراسة.
- تم استبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل البنوك، وشركات التأمين ، وشركات الخدمات المالية وذلك نظرا لاختلاف طبيعة ومجالات عمل هذه الشركات بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها.
- أن تكون من الشركات النشطة بالبورصة خلال فترة الدراسة ضمن مؤشر السوق EGX 50.

- ألا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى.
- استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالعملة المصرية.
- وبعد تطبيق هذه الشروط السابقة، فإن عينة الدراسة مكونة من 50 شركة موزعة على سبعة قطاعات. ويبين الجدول رقم (1) في الملاحق القطاعات التي تنتمي إليها الشركات الممثلة للعينة النهائية للدراسة، وعدد الشركات في كل قطاع، ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة.

جدول (1): توزيع شركات العينة وفقا للقطاعات

القطاع	عدد الشركات	نسبة كل قطاع في عينة الدراسة
قطاع الاتصالات .	1	%2
قطاع الاعلام	1	%2
قطاع التشييد ومواد البناء	10	%20
قطاع الاغذية والمشروبات	11	%22
قطاع الموارد الاساسية	2	%4
قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	3	%6
قطاع العقارات	3	%6
قطاع التكنولوجيا	1	%2
قطاع الكيماويات	1	%2
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	9	%18
قطاع الرعاية الصحية والادوية	4	%8
قطاع السياحة والترفيه	3	%6
قطاع الغاز والبتترول	1	%2
الاجمالي	50	%100

7-6-2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات:

بعد الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية ولتحقيق الهدف منها واختبار فروض البحث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات التي تم جمعها:

أ- معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient):

تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون لتوضيح درجة الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى اختبار مدى وجود علاقة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

ب- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) :

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد مدى تفسير كل متغير من المتغيرات المستقلة بصورة فردية للتغير في المتغير التابع من خلال إيجاد (R^2) معامل التحديد.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) :

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى صحة الفروض ومدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة ككل والمتغير التابع حيث يساعد نموذج الانحدار في التوصل إلى (R^2) معامل التحديد والذي يوضح درجة تفسير المتغيرات المستقلة ككل للتغير في المتغير التابع.

7-6-3- متغيرات ونموذج الدراسة:

$$\text{COD}_{i,t} = \beta \text{MTB}_{i,t} + \beta \text{EQ}_{i,t} + \beta \text{Profitability}_{i,t} + \beta \text{Liquidity}_{i,t} + \beta \text{Size}_{i,t} + \beta \text{Leverage}_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

أ- المتغير التابع:

تكلفة الاقتراض: تعرف تكلفة الاقتراض أو تكلفة التمويل بمعدل العائد الواجب اكتسابه على الاستثمارات الممولة بالقروض بحيث لا تتأثر المكاسب المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية. وتعرف تكلفة الاقتراض بمعدل الفائدة الفعلي الذي تكون القرض فيه القيمة الحالية لأصل القرض والفوائد مساوية للمبلغ الصافي الذي

يستلم من الشركة (Pittman and Fortin, 2004; Sengupta,1998). ويتم قياسها كما يلي:

$$COD_{i,t} = [IC_{i,t} \div TD_{i,t}] \times [1 - TR]$$

حيث: $COD_{i,t}$: تكلفة الاقتراض للشركة i وللسنة t ،

$IC_{i,t}$: مصروف الفائدة للشركة i وللسنة t ،

$TD_{i,t}$: اجمالي الديون للشركة i وللسنة t ،

TR : معدل الضريبة.

ب- المتغيرات المستقلة: وتشمل:

ب-1- التحفظ المحاسبي (CONS): يعبر هذا المتغير عن التحفظ المحاسبي

مقاسا باستخدام نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية وذلك كما في دراسة (خضر، 2014، Beaver and Ryan, 2000) ويعد هذا المقياس من اكثر المقاييس استخداما فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة. وتقاس القيمة السوقية لحق الملكية للشركة بعدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقبال في نهاية الفترة المحاسبية، ويدل ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة على زيادة درجة التحفظ المحاسبي. ويتم في هذا البحث قياس التحفظ علي اساس نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الي قيمتها الدفترية، كما يلي:
 $MTB = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} \div \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$.

ب-2- مقاييس جودة الأرباح المحاسبية:

استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح،

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين عدة مقاييس لجودة الأرباح هي:

- استقرار الأرباح المحاسبية واستمراريتها: من خلال تعريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها (Altamuro and Beatty, 2006). ومن النماذج التي تم صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية بالمستقبلية، وهو ان ارباح السنة القادمة تعتمد علي ارباح السنة الحالية. أو

بعبارة أخرى يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما هو مطبق في دراسة Clinch, et al., 2010; Francis et al., 2004; Schipper) كل من (and Vincent, 2003

و ذلك على النحو التالي:

$$E_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it-1} + \epsilon_{it}$$

E_{it} : هي الأرباح الحالية للشركة ويتم قياسها عن طريق صافي الربح السنوي الحالي من واقع قائمة الدخل مرجح باجمالي الاصول.

E_{it-1} : هي الأرباح الماضية للشركة ويتم قياسها ايضا من واقع قائمة الدخل مرجح باجمالي الاصول.

ϵ_{it} :يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

ومن خلال معادلة الانحدار السابقة يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (B)، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. ولقد طورت بعض الدراسات النموذج السابق لقياس استمرارية الأرباح المحاسبية عن طريق معرفة مدى استمرارية كل من عنصر الربح النقدي وعنصر ربح الاستحقاق ومدى قدرة كل عنصر منهم في تحديد الربح المستقبلي. وذلك حيث ان مستوى جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بالعناصر المكونة لتلك الأرباح، وأن الأرباح تتكون من عناصر نقدية وعناصر استحقاق. وسوف تقوم الباحثة بقياس استمرارية عنصري الربح الحالي سواء النقدي منه أو الاستحقاق تبعاً لنموذج الانحدار الخطي التالي وذلك كما في دراسة كلا من (Frankel, Ohlson 1999, Barth et al. 1999) and Lee 1998). وبناءا عليه فان عنصر الربح النقدي والاستحقاق في الفترة الحالية هو دالة في ذات العنصر بالإضافة إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية في الفترة السابقة وذلك وفقا لنموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$CFO_{it} = w_{20} + w_{22}CFO_{it-1} + w_{23}BV_{it-1} + \epsilon_{2it}$$

$$ACC_{it} = w_{20} + w_{22}ACC_{it-1} + w_{23}BV_{it-1} + \epsilon_{2it}$$

حيث:

CFO_{it} : الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية.

ACC_{it} : صافي الربح السنوي مطروحا من الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية.

BV_{it} : حقوق الملكية.

ϵ_{it} : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

- اختبار إضافي : استخدام النموذج الوارد في دراسة (Sloan, 1996) : يتم في هذا القسم من الدراسة استخدام النموذج المطبق في دراسة (Sloan,1996) كاختبار إضافي لإعطاء مزيد من الثقة حيال النتائج التي تم التوصل لها اعلاه. حيث تتضمن دراسة النموذج التالي:

$$E_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 ACC_{it-1} + \gamma_2 CFO_{it-1} + \epsilon_{it}$$

- القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية:

تشير خاصية القدرة علي التنبؤ بقدرة الأرباح الحالية علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Lipe,1990). أثبتت دراسة كل من Penman and Zhang, 2002; (Beneish and Vargus, 2002) أن الأرباح الحالية ينبغي أن تكون مؤشرا جيدا للأرباح المستقبلية، حيث عرفوا جودة الأرباح باعتبارها الأرباح الحالية التي سوف تستمر في المستقبل. وكذلك عرف كل من Mikhail et (Bricker et al.,1995a,2003) جودة الأرباح من حيث القدرة التنبؤية العالية للأرباح المستقبلية. فان هذه الدراسة تقيس القدرة علي التنبؤ بالأرباح على أساس الانحراف المعياري من البواقي للمعادلة. حيث ان القيم الصغيرة للانحراف المعياري تعني قدرة أكثر علي التنبؤ بالأرباح وبالتالي جودة أعلى للمعلومات المحاسبية.

ب-3- ربحية الشركة: تستخدم هذه الدراسة أكثر من مقياس لقياس ربحية الشركة مثل العائد على الأصول و ربحية السهم (الحناوي & عبد الفتاح، 2015).

ب-4- سيولة الشركة: تم الاعتماد في هذا البحث على نسبة التداول وهي عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة الالتزامات المتداولة (الحناوي & عبد الفتاح، 2015).

ب-5- حجم الشركة: يتم الاعتماد في هذا البحث على اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الأصول في نهاية السنة لقياس حجم الشركة (أبو علي وآخرون، 2011).

ب-6- مديونية الشركة: تستخدم هذه الدراسة نسبة إجمالي الديون قصيرة الاجل وطويلة الاجل الي اجمالي الاصول لحساب الرفع المالي للشركة (الحناوي & عبد الفتاح، 2015).

ب-7- رأي مراقب الحسابات: تم قياس رأي مراقب الحسابات في هذا البحث باستخدام متغير وهمي Dummy Variable بحيث يتم إعطاء قيمة 1 إذا استلمت الشركة من مراقب الحسابات تقرير نظيف وقيمة صفر إذا استلمت الشركة من مراقب الحسابات تقرير غير نظيف.

ب-8- تركيز ملكية الشركة: تم الاعتماد في هذا البحث على نسبة الأسهم المملوكة لأكبر مساهم في الشركة كمقياس لمدى تركيز أو تشتت الملكية في الشركة (Lim et al, 2014).

7-6-4- نتائج الدراسة التطبيقية :

يستعرض هذا القسم نتائج الدراسة التطبيقية من خلال عرض توصيف متغيرات الدراسة ونتائج اختبار الارتباط وأخيرا نتائج تحليل الانحدار الخطي. كما يلي:

7-6-4-1- الخصائص الإحصائية لعينة الدراسة:

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ، حيث يتضمن الحد الأدنى، الحد الأقصى، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لكل متغير. بينما يوضح الجدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة. ويوضح درجة الارتباط بين المتغيرات وبعضها.

7-6-4-2- اختبار التداخل الخطي Multicollinarity :

إن قوة النموذج الخطي العام General Linear Model تعتمد أساسا على افتراض استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة. وإذا لم يتحقق هذا الشرط

فان النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح قابل للتطبيق. ويتضح من مصفوفة الارتباط لبيرسون جدول رقم (3) أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يوجد ارتباط بين التحفظ المحاسبي وبين باقي المتغيرات المستقلة. ويوجد ارتباط ايضا بين جودة الارياح وبين باقي المتغيرات المستقلة. كذلك يوجد ارتباط بين ربحية الشركة وبين باقي المتغيرات المستقلة. لذا سوف تستخدم الباحثة أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة السابقة بصورة منفردة وذلك كما يظهر في الجدول (4). كما سوف تستخدم الباحثة أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة وذلك كما يظهر في الجدول (5).

7-6-4-3 تحليل البيانات واختبارات الفروض والنتائج:

يوضح الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة التالية: التحفظ المحاسبي، جودة الارياح المحاسبية، وربحية الشركة وبين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض بصورة منفردة. من اجل اختبار صحة الفرض الرئيسي وهو لا يوجد أثر لجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي تكلفة الاقتراض، يجب اختبار صحة الفرضين الفرعيين الاول والثاني، كما يلي :

• اختبار الفرض الفرعي الاول: H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض: ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 486. - بمستوى معنوية 000. و ذلك كما يظهر في الجدول (3). بالاضافة الي ذلك، يظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض والتحفظ المحاسبي حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها 4. - مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن التحفظ يخفض تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 99% حيث تبلغ قيمة P Value (0.000) كما

بلغ معامل التحديد R^2 (٠.٢٣٦) مما يعني أن التحفظ المحاسبي يفسر ٢٣,٦ % من التغير في تكلفة الاقتراض، وذلك كما يظهر في الجدول (4). لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو التحفظ المحاسبي.

• اختبار الفرض الفرعي الثاني H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصفات جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض. ولاختبار صحة هذا الفرض يتم أولاً اختبار عده أبعاد لجودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

• اختبار استمرارية الأرباح المحاسبية: يوضح الجدول رقم (6) نتائج الانحدار الخطي لاختبار استمرارية الأرباح المحاسبية، ويتم قياس الاستمرارية علي أساس المعامل (α_1) المقدر في نموذج الانحدار من الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية وهو معامل المتغير E_{t-1} ، فعندما تكون قيمة المعامل قريبة من 1 فإن ذلك يدل على أن استمرارية الأرباح تكون عالية، في حين عندما تكون قيمة المعامل قريبة من الصفر فإن هذا يدل على أن استمرارية الأرباح تكون منخفضة أي أن الأرباح المؤقتة تكون عالية. ويظهر الجدول رقم (6) قيمة المعامل α_1 وهي قيمة موجبة وتبلغ 784. وهي ذو دلالة إحصائية حيث تبلغ قيمة اختباراً 8.755 وقيمة P Value (0.000). لذا تعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة ٩٩% . مما يشير الي استمرارية الربح الحالي وتكرارة مستقبلاً.

وبما ان مستوى جودة الأرباح المحاسبية يتأثر بالعناصر المكونة لتلك الأرباح، وأن الأرباح تتكون من عناصر نقدية وعناصر استحقاق. لذا تتوقع الدراسة كي تكون الأرباح جيدة يجب أن تكون قيمة γ_2 أكبر من قيمة γ_1 مما يشير إلى أن استمرارية عنصر الربح النقدي هي أكبر من استمرارية عنصر الاستحقاق. ويظهر الجدول رقم (7) أن قيمة γ_2 تبلغ (927)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% بينما تبلغ وهي أكبر من قيمة γ_1 التي تبلغ (540). وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1%. وتظهر هذه النتيجة جودة الأرباح

المحاسبية حيث أن عنصر الربح الذي يتشكل بشكل رئيسي من عناصر نقدية هو أكثر استمرارية من عنصر الربح الذي يتشكل بشكل رئيسي من عناصر استحقاق. ويعزز هذه النتائج ما تم التوصل اليه في الجدول رقم (8) الذي يوضح أن معامل w_{22} لعنصر الربح النقدي موجب بقيمة 361. وذو دلالة إحصائية بقيمة اختبار t تبلغ 2.646 عند وقيمة P Value (0.011). لذا تعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 95%. وهذا يعني أن الجزء النقدي من الأرباح له صفة الاستمرارية. ويشير الجدول رقم (9) إلى أن معامل w_{22} لعنصر الربح النقدي سالب بقيمة -0.094 وغير معنوي حيث تبلغ قيمة اختبار t تبلغ -0.642 عند وقيمة P Value (0.524). لذا تعتبر هذه العلاقة غير معنوية عند مستوى ثقة 90%. وهذا يعني أن جزء الاستحقاق من الأرباح ليس له صفة الاستمرارية. وهذا يدل علي جودة الأرباح المحاسبية حيث ان الجزء النقدي من الأرباح هو الذي له صفة الاستمرارية بينما عنصر الاستحقاق غير معنوي وغير متكرر.

• القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية: وتعني أن الربح الحالي هو ذو قدرة تنبؤية للربح المستقبلي. ويتم قياس قدرة الأرباح الحالية علي التنبؤ باستخدام خطأ التنبؤ للانحدار وهو ما يعرف بالبواقي (U) من نموذج الانحدار السابق والذي يربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية، ويتم ادخالها كمتغير مستقل يعبر عن جودة الأرباح المحاسبية في نموذج الانحدار لاختبار الاثر علي تكلفة الاقتراض. و لاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين جودة الأرباح مفاة بالقدرة التنبؤية للأرباح وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين جودة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.367. بمستوى معنوية 0.009. ايضا يظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين تكلفة الاقتراض حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها -0.367. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن جودة الأرباح تخفض تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 95% حيث تبلغ قيمة P Value (0.009). كما بلغ معامل التحديد R^2 (0.117) مما يعني أن جودة الأرباح تفسر 11.7% من

التغيير في تكلفة الاقتراض. لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو جودة الارياح المحاسبية.

لذا بناءا علي ما سبق سوف يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير المستقل وهو جودة التقارير المالية مقاسة بكل من التحفظ المحاسبي وجودة الارياح المحاسبية و بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض.

• اختبار الفرض الفرعي الثالث H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على تكلفة الاقتراض. واختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين تكلفة الاقتراض وبين ربحية الشركة مقاسة بكل من العائد علي الاصول وربحية السهم.

• واختبار صحة الفرض اختبار الفرض الفرعي الثالث H_{03-i} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية العائد علي الاصول على تكلفة الاقتراض. يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين العائد علي الاصول وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين العائد علي الاصول، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون - 452. بمستوى معنوية 001. وذلك كما يظهر في الجدول (3). ويظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض والعائد علي الاصول حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها -452. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن العائد علي الاصول يخفض تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 99% حيث تبلغ قيمة P Value (001). كما بلغ معامل التحديد R^2 (0.188) مما يعني أن العائد علي الاصول يفسر 18.8 % من التغيير في تكلفة الاقتراض وذلك كما يظهر في الجدول (4). لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو العائد علي الاصول.

• ولاختبار صحة الفرض الفرعي الثالث ب- H_{03} وهو لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على تكلفة الاقتراض، يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين ربحية السهم وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين ربحية السهم، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.269 . بمستوى معنوية 0.064 . وذلك كما يظهر في الجدول (3). ويظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض وربحية السهم حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها -0.269 . مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن ربحية السهم يخفض تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 90% حيث تبلغ قيمة P Value (0.064) كما بلغ معامل التحديد R^2 (0.052). مما يعني أن ربحية السهم يفسر 5.2% من التغير في تكلفة الاقتراض وذلك كما يظهر في الجدول (4). لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو ربحية السهم.

يوضح الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد حيث بلغ مستوى معنوية نموذج الانحدار ($p=0.000$) وبلغت قيمة اختبار F (7.123) مما يشير إلي معنوية ذلك النموذج إحصائيا وبالإضافة لما سبق لم تظهر أي مشاهدات شاذة في ذلك النموذج. وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.385) مما يعني أن المتغيرات المستقلة الخامسة التي حددها النموذج تفسر 38.5% من التغير في تكلفة الاقتراض. وباقى النسبة ترجع إلي الخطأ العشوائي في النموذج أو المتغيرات السابقة التي تم استبعادها من النموذج وتم دراستها بصورة منفردة.

• اختبار الفرض الفرعي الرابع H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة على تكلفة الاقتراض. ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين نسبة السيولة وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين نسبة السيولة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.373 . بمستوى معنوية

008. وذلك كما يظهر في الجدول (3). ويظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض والتحفيز المجاسبي حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها - 260. ما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن زيادة السيولة تخفض تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 95% حيث تبلغ قيمة P Value (0.037). وذلك كما يظهر في الجدول (5). لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو نسبة السيولة.

• اختبار الفرض الفرعي الخامس H_{05} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على تكلفة الاقتراض. ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين حجم الشركة وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية ولكنها غير معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين حجم الشركة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون - 046. بمستوى معنوية 750. وذلك كما يظهر في الجدول (3). ويظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة الاقتراض حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها -003. ما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن حجم الشركة تخفض تكلفة الاقتراض ولكن هذه العلاقة غير معنوية عند مستوى ثقة 90% حيث تبلغ قيمة P Value (0.983). وذلك كما يظهر في الجدول (5). لذا يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على تكلفة الاقتراض.

• اختبار الفرض الفرعي السادس H_{06} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على تكلفة الاقتراض. ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين نسبة المديونية وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين نسبة المديونية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 598. بمستوى معنوية 000. وذلك كما يظهر في الجدول (3). ويظهر معامل الانحدار B وجود علاقة طردية بين تكلفة الاقتراض ونسبة المديونية حيث ظهر بإشارة موجبة وقيمتها 605. ما

يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية أي أن زيادة المديونية تزيد من تكلفة الاقتراض وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 99% حيث تبلغ قيمة P Value (p=0.000) وذلك كما يظهر في الجدول (5). لذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير التابع وهو تكلفة الاقتراض وبين المتغير المستقل وهو نسبة المديونية.

• ولاختبار صحة الفرض الفرعي السابع H_{07} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف على تكلفة الاقتراض يتم إجراء تحليل الانحدار لبيان العلاقة بين اصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين اصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف، حيث يظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية وقيمتها 0.143-. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية أي أن اصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف يخفض تكلفة الاقتراض والعكس فان اصدار تقرير متحفظ يزيد من تكلفة الاقتراض ولكن هذه العلاقة غير معنوية عند مستوى ثقة 90% حيث تبلغ قيمة P Value (0.249). وذلك كما يظهر في الجدول (5). لذا يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصدار مراقب الحسابات لتقرير نظيف على تكلفة الاقتراض.

• ولاختبار صحة الفرض الفرعي الثامن H_{08} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمرکز الملكية على تكلفة الاقتراض. يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لبيان العلاقة بين تمرکز الملكية وبين تكلفة الاقتراض. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية ولكنها غير معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين تمرکز الملكية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.008-. بمستوى معنوية 0.954. ايضا يظهر معامل الانحدار B وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض وتمرکز الملكية حيث ظهر بإشارة سالبة وقيمتها 0.155-. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية ولكن هذه العلاقة غير معنوية عند مستوى ثقة 90% حيث تبلغ قيمة P Value (0.196). وذلك كما يظهر في الجدول (5). لذا يتم

قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمرکز الملكية على تكلفة الاقتراض.

7-7- الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

7-7-1- الخلاصة:

في ضوء ما سبق، تخلص الباحثة إلى النتائج التالية:

بالنسبة لجودة التقارير المالية، توصلت نتائج الدراسة التطبيقية الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين جودة التقارير المالية مفاة بكل من التحفظ المحاسبي وجودة الارياح المحاسبية وبين تكلفة الاقتراض. فقد أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين التحفظ المحاسبي وبين تكلفة الاقتراض. كما أظهرت استمرارية الارياح المحاسبية الحالية وتكرارها مستقبلا. وأظهرت النتائج جودة الارياح المحاسبية حيث أن عنصر الربح يتشكل بشكل رئيسي من عناصر نقدية هو أكثر استمرارية من عنصر الربح الذي يتشكل بشكل رئيسي من عناصر استحقاق. كما أظهرت النتائج أن الربح الحالي هو ذو قدرة تنبؤية للربح المستقبلي. وتوصلت النتائج الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين جودة الارياح المحاسبية، أي أن زيادة جودة التقارير المالية تؤدي الي توصيل معلومات محاسبية ذات جودة عالية لكافة أصحاب المصالح وبالتالي تقليل المخاطر المعلوماتية، مما يؤدي الي انخفاض تكلفة الاقتراض.

وبالنسبة للخصائص التشغيلية للشركات، توصلت نتائج الدراسة التطبيقية ايضا الي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين نسبة المديونية، حيث كلما زادت نسبة الديون كلما ارتفعت المخاطر التي يتعرض لها المقرضون مما يؤدي الي زيادة تكلفة الاقتراض. كما توصلت الدراسة الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين تكلفة الاقتراض وبين نسبة السيولة، أي أن زيادة السيولة تخفض تكلفة الاقتراض. ووجدت الدراسة ايضا وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الربحية مفاة بكل من العائد علي الاصول و ربحية السهم وبين تكلفة الاقتراض، أي أن تكلفة الاقتراض تنخفض بالنسبة للشركات الاعلي. بينما توصلت

الدراسة الي وجود علاقة عكسية ولكن غير معنوية لكل من حجم الشركة، تمركز الملكية، اصدار مراقب الحسابات لتقرير نظيف على تكلفة الاقتراض.

7-7-2- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. يجب أن تحظي جودة التقارير المالية بقدر كافي من الاهتمام عند دراسة وتقدير تكلفة الاقتراض حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين كلا من جودة الأرباح المحاسبية والتحفظ المحاسبي وبين تكلفة الاقتراض.
2. الحرص علي تشجيع إدارات الشركات المساهمة علي تقديم تقارير مالية عالية الجودة وذلك عن طريق تطبيق الطرق والسياسات المتحفظة وزيادة جودة الأرباح المحاسبية وذلك في إطار معايير المحاسبة المصرية.
3. ضرورة تشجيع المستثمرين الأفراد على تملك الأسهم والمشاركة بصورة أكثر فعالية في سوق المال المصري من خلال وضع قواعد توفر حماية قانونية أفضل للمستثمرين الأفراد.

7-7-3- المجالات البحث المقترحة:

1. دراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والحد من مخاطر الإفلاس وترشيد القرارات الاستثمارية.
2. دراسة محددات صفات الأرباح لان الدراسات المحاسبية لاتزال في بدايتها. وهناك حاجة لدراسات منفصلة في محددات كل صفة من صفات الأرباح المحاسبية.
3. دراسة دور آليات الحوكمة في زيادة جودة القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية.
4. دراسة أثر جودة القوائم المالية علي خفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم ، نهلة محمد السيد ، 2008 ، تأثير جودة التقارير المالية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

- أبو الخير، مدثر طه، 2007، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا 60 - 1 : 2 .

----- 2008، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول .

- أبو علي سوزي، والدبعي مأمون، وأبونصار محمد، 2011، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض الدولية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال. المجلد 7، العدد 3.

- أحمد ، سامح محمد رضا رياض، 2011، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، 31 (2)، 119-144.

- الحناوي، محمد صالح، السيدة عبد الفتاح، 2015، أساسيات الإدارة المالية، قسم ادارة الاعمال- جامعة الاسكندرية.

- الصيرفي، أسماء، 2015، اثر مدي وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوي التزام محاسبها الماليين اخلاقيا علي جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة دنهور.

- الدياسطي ، محمد محمد عبد القادر، 2005، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 29 (14) 41-74.

-الديب، أحمد محمد عبد العزيز، ٢٠١٢ ، درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة المصرية- دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة طنطا، 1-140.

-الرشيدي، ممدوح صادق محمد، 2011، "داسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية". مجلة البحوث التجارية المعاصرة. كلية التجارة جامعة سوهاج، 26 (2)، 87-28.

- الزمر، عماد سعيد، 2012، داسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 4، 1282-1227.

- السجيني، صبري عبد الحميد، 2011، إطار عام لمعايير المحاسبة الحوكمية في مصر وأثره على جودة التقارير المالية مع داسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان 31(2) 93-121.

- حمدان ، علام محمد موسى، 2011 ، "اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية : داسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية" . دراسات في العلوم الادارية، عمادة البحث العلمي- الجامعة الاردنية، 38 (2)، 433-415.

-----، 2012، العوامل المؤثرة في جودة الارياح: دليل من الشركات الصناعية الاردنية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية، 20(1)، 301-265.

- خضر، هنا عبد الحميد، 2014، اثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: داسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

-خليل، عبد الفتاح أحمد على، ٢٠٠٣، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الثاني، ص ص ٧٢٩-٧٦٧.

- سامي ، مجدي محمد ، 2000 ، " نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، 22 (2)، الجزء الأول ، يوليه ، 424 - 455.

- سعد الدين، إيمان محمد، 2014، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بنى سويف، 3، 299-342.

- سيد، عصام خلف أحمد، 2011، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة- دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، 25 (1)، 189-220.

- صالح، رضا ابراهيم، 2009، دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيح القرارات وتحسين جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 31 (1) 53-100 .

- صليب ، ليلي عزيز ، 2004 ، " دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 28 (2) ، 109 - 135 .

- عبدالوهاب، وائل محمد، 2011، أثر القيم الدينية بمنظمات الأعمال والأطراف ذات الصلة على تحسين جودة التقارير المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 35(4)، 269-328.

- عبد الغني، دادن، 2008، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، (6) [available at: rcweb.luedl.net/rc6/2-DadenG.pdf](http://rcweb.luedl.net/rc6/2-DadenG.pdf)

- عبيد، إبراهيم السيد، 2010، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، الندوة الثانية عشر لتطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، 1-37.

- عوض ، أمال محمد أحمد، 2010. دراسة واختبار مدي تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2 ، 256-298.

- علي، عبدالوهاب نصر، نعمة حرب مشابيح ٢٠١٢، المراجعة المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية، قسم المحاسبة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.

- غالي، أشرف أحمد محمد ومختار اسماعيل أبو شعشيع وعبد الفتاح أحمد علي، 2007، قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوي الاعلامي للتقارير المالية مع دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، 46(68) 705-713.
- فراج، منال حامد، 2010، دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، 34(4) : 128 - 168.
- قراقيش، سائد .2009. تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراة الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- كساب ، ياسر السيد وعبد الرحمن الرزين، 2009، دور اليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، 73، 223-264.
- محمود، محمد احمد حنفي، 2010، دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- محمود، منصور حامد، 2007، اثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة، جامعة القاهرة 46 (68) 751-753.
- مصطفى، سيد محمد سيد ومحمد حامد مصطفى تمارز، 2009، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان، 23(1) 323-328.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، 2014، اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة علي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، المجلد الاول، 1-61.

نور، عبد الناصر و مطر، محمد، (2013)، مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على موثوقية بياناتها المالية المنشورة. بحث مقدم لمؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين،
<https://www.researchgate.net/.../publication/...manage...>

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- Ahmed, A., Billings, Morton and Stanford-Harris, 2002, The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs, **The Accounting Review**, 77(4): 867-890.

-Ahmed J., Anderson C., Zarutskie R., 2015, Are the Borrowing Costs of Large Financial Firms Unusual?, Finance and Economics, **Discussion papers**, Series 2015-024. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, downloaded from: <https://www.federalreserve.gov/econresdata/feds/2015/.../2015024pap.pdf>.

- Abdelghany K., 2005, Measuring the Quality of Earnings, **Managerial Auditing Journal**, 20(9): 1001-1015.

- Altamuro J., & Beatty A., 2006, Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?, **Working Paper**, www.ssrn.com.

- Aslan H., Kumar, 2012, Strategic Ownership Structure and the Cost of Debt, downloaded from: papers.ssrn.com/sol3/Delivery.../SSRN_ID2642817_code327184.pdf?

- Artiach, T., and P. Clarkson. 2013. Conservatism, disclosure and cost of equity capital, **Australian Journal of Management**, Available at: <http://ssrn.com/abstract-1673516>. 6

-Ball R., Robin and Sadka, 2008, Is financial reporting shaped by debt markets or by equity markets? An international study of

timeliness and conservatism, **Review of Accounting Studies**, 13: 168-205.

- Basu S., 1997, The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings, **Journal of Accounting and Economics**, 24:30-37.

- Barth M. , Beaver W., Hand J., and Landsman, 1999, Accruals, Cash Flow, and Equity Values, **Review of Accounting Studies**, 4(3-4): 205-229.

-Barth M., Cram D, and Nelson K., 2001, Accruals and the prediction of future cash flows, **The Accounting Review**, Vol. 76(1), P. 27-58.

- Barth M., Landsman, and Lang, 2008, International Accounting Standards and Accounting Quality, **Journal of Accounting Research**, 46: 467-498.

-Barua A., 2005, Using The FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures, **Working Paper**, Electronic Copy Available At: www.ssrn.com.

- Beatty A., Weber and Yu, 2008, Conservatism and Debt, **Journal of Accounting and Economics**, 45: 154-174.

- Beaver W., and Ryan, 2000, Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity, **Journal of Accounting Research**, 38: 127-148

-Beest V., Ferdy, Geert B., and Suzanne B., 2009, Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics, Nijmegen Center for Economics (NICE), Nijmegen Center for Economics, **Working Paper**, 9(108):1-41.

-Beneish M.D.,and Vargus, 2002, Insider Trading, Earnings Quality, and Accrual Mispricing,**The Accounting Review**,77 (4) pp: 755-791.

- Berlin M., Loretta J., Mester,1997, On the Profitability and Cost of Relationship Lending, The Wharton Financial Institutions Center working papers, downloaded from: citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.200.1886...

- Biddle G., Ma and Song, 2011, Accounting Conservatism and Bankruptcy, **Working Paper**, The University of Hong Kong.

-Block S., 1999, A Study of Financial Analysts: Practice and Theory, **Financial Analysts Journal** , 55(4): 86-95.

- Bricker R, Gary Previts, Thomas Robinson, and Stephen Young,1995, Financial Analyst Assessment of Company Earnings Quality, **Journal of Accounting, Auditing and Finance** 10, pp. 541-554.

- Chan K., Chan L., Jegadeesh N., & Lakonishok J., 2006, Earnings Quality and Stock Returns. **Journal of Business**, 79 (3): 1041-1082.

- Chan A., Lin and Strong, 2009, Accounting Conservatism and the Cost of equity capital: UK evidence, **Managerial Finance**, 35(4): 325-345

- Chan A., and Hsu., 2013, Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan, **The International Journal of Accounting**, 48: 390-413.

- Chen P., He S., Ma Z., Stice D., 2012, Qualified audit opinions and debt contracting, downloaded from:www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/3rd/CA-3_DerraldSTICE.pdf

- Chen C., and Zhu, 2013, Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China, **Emerging Markets Finance & Trade**, Sept.-Oct., 49(4): 236-253.
- Cheung E., Wright, 2010, An Historical Review of Quality in Financial Reporting In Australia, **Pacific Accounting Review**, 22(2): 147 – 169.
- Clinch G., Fuller D., Govendir B. and Wells P., 2010, 'The Accrual Anomaly: Australian Evidence, **Accounting and Finance**, Vol. 52(2):377-394.
- Dechow P.M., 1994, Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. **Journal of Accounting and Economics**, 18: 342-46.
- Dechow, P. & Dichev, I., 2002, The Quality of Accruals and Earnings: the Role of Accrual Estimation Errors, **The Accounting Review**, 77(September): 35-59.
- Dechow, P., & Schrand, C. 2004, Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute, available at: <https://www.cfainstitute.org/learning/products/.../rf.v2004.n3.3927>
- Dechow P. M., Weili G., And Catherine S., 2010, Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences, **Journal of Accounting and Economics**, 50: 344-401.
- Dichev L., Graham J., Harvey C., and Rajgopal S., 2012, Earnings Quality: Evidence from the Field (September 9, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2103384>.
- Ezat A., and El-Masry A. , 2008 , The Impact of Corporate Governance on the Timeliness of Corporate Internet Reporting by Egyptian Listed Companies , **Managerial Finance** , Vol. 34 , No. 12 , PP : 848 – 867.

- Farinha J., & Moreira A., 2007, Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? **Working Paper**, University of Porto.

- Ferrero J. M., 2014, Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance: Evidence at the International Level, *Estudios De Economia*, 41(1): 49-86.

- Financial Accounting Standards Board, (FASB), 2008, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2.

- Frankel R., and Lee C., 1998, Accounting Valuation, Market Expectation, and Cross-sectional Stock Returns, *Journal of Accounting and Economics*, 25(3): 283-319.

- Francis B., Hassan I., and Wu W., 2013, The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis, *Accounting Horizons*, 27(2): 319-345.

- Francis J., LaFond R. & Schipper, K., 2004, The Market Pricing of Earnings Quality, downloaded from: www.ssrn.com

- Francis J., LaFond R., Olsson P., and Schipper K., 2004, Costs of equity and earnings attributes, *The Accounting Review*, 79(4): 967- 1010.

- Gao P., 2013, A measurement approach to conservatism and earning management, *Journal of Accounting and Economics*, 55: 251-268.

- Givoly D., and Hayn C., 2000, The changing time - series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative, *Journal of Accounting and Economics*, 29: 287-320. 34

- Garcia Lara, J., Osma B., and Penalva F., 2011, Conditional conservatism and cost of capital, *Review of Accounting Studies*, 16: 247-271.

- Goel S., 2012, Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management, **Procedia Economics and Finance** 3: 576 – 581.
- Gray P., Koh P., and Tong Y., 2009, Accruals quality, information risk and cost of capital: Evidence from Australia, **Journal of Business Finance & Accounting**, 36(1): 51-72.
- Habib A., Jiang H., 2015, Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence, **Journal of International Accounting, Auditing, Taxation**, 24: 29–45.
- Healy, Paul M; Wahlen, James M.,1999, A review of the earningsmanagement literature and its implications for standard Setting. **Accounting Horizons**, vol.13, Issue4, p365-383.
- Hermanns, Severine, 2006,"Financial Information and Earnings Quality: a Literature Review", **Working Paper**, Facultes Universitaires Notre-Dame.
- Hope O. K., Thomas W. B., Vyas D., 2013, Financial Reporting Of US Private And Public Firms, **The Accounting Review**, 88 (5): 1715-1742.
- Hu J., Li A. Y., Zhang F., 2014, Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Electronic Copy Available At: www.ssrn.com.
- Hughes, J., and Liu J., 2007, Information asymmetry diversification and cost of capital, **The Accounting Review**, 82(3): 705-729.
- Institute of Chartered Accountants in England & Wales, 2005, Information for Better Markets: Information for markets and society, **An initiative from the Institute of Chartered Accountants in England & Wales**, 1-45.

- Jenkins D., Kane G., & Velury U., 2006, Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s. **Journal of Accounting and Public Policy**, 25(1): 71-90.
- Karami A. , and AKhgar M., 2014, Effect of company size and leverage features on the quality of financial reporting of companies listed in Tahan Stock Exchange. **Journal of Contemporary Research in Business**, 6(5): 71-81. -
- Kazemi H., Hemmati H., and Faridvand R., 2011, Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes. **World Applied Sciences Journal**. 12 (9): 1385-1396.
- LaFond R., and Watts R., 2008, The information role of conservatism, **The accounting Review**, 83(2): 447-478.
- Lang M, Raedy, and Wilson W., 2006, Earnings Management and CrossListing: Are Reconciled Earnings Comparable to U.S. Earnings?, **Journal of Accounting & Economics**. 42: 255-283.
- Li X., 2010, Accounting conservatism and the cost of capital: International analyzing, **Working Paper**, London Business School.
- Lipe R.,1990, The Relation between Stock Returns and Accounting Earnings Given Alternative Information, **The Accounting Review**, Vol.65, No.1, January.
- Lim M., How J., and Verhoeven, 2014, Corporate Ownership , Corporate Governance Reform and Timeliness of Earnings: Malaysian Evidence, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol. 10: 32- 45.
- Lumby, S. and Jones, 2003, Corporate Finance Theory and Practice, 7th ed. Thomson, London.

-Iatridis G., 2010, International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information, **International Review of Financial Analysis** 48:112-131.

-Mahdavikhou M., Khotanlou M., 2011. The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality. **Australian Journal of Basic and Applied Sciences** , 5(11): 2092-2096.

-Mattias Hamberg and Jiri Novak, 2010, "Accounting Conservatism and Transitory Earnings In Value and Growth Strategies", **Journal of Business Finance & Accounting**, 37, (5 & 6), June/ July, 518-521.

- Mikhail, M. B., Walther, and Willis, 2003, Reactions to dividend changes conditional on earnings quality, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 18, 121-151.

- Myers J. N., Myers L. A., Omer T. C., 2003, Exploring the term of the relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation?, **The Accounting Review**, 78 (3), 779-799.

- Ohlson, J., & Feltham J., 1995, Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, **Contemporary Accounting Research**, 11(2): 689-731.

-Ohlson J., 1999, On Transitory Earnings. **Review of Accounting Studies**, 4(3-4): 145-162.

-Oskan A., 2001, Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panel data, **Journal of business financial & accounting**, 28, (1&2), pp:175-198.

- Penman S.H., and Zhang, 2002, Accounting Conservatism, the Quality of Earnings and Stock returns. **The Accounting Review**, 77, (2), pp. 237-264.

- Pittman J. A., and Fortin S., 2004, Auditor Choice and the Cost of Debt Capital for Newly Public Firms, **Journal of Accounting and Economics**, 37: 113-136.

- Rahman A., Yammeesri, 2010, Financial Reporting Quality in International Settings: a comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, **The International Journal of Accounting** 45: 1-34.

- Richardson S., Sloan R., Soliman M., & Tuna I., 2005, Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices, **Journal of Accounting and Economics**, 39 (3): 473-485.

- Ross S., Westerfield, Jordan and Bley, 2014, Essentials of Corporate Finance, First Middle East edition, McGraw Hill Education.

- Roychowdhury S., and Watts, 2007, Asymmetric timeliness of earnings, market to book and conservatism in financial reporting, **Journal of Accounting and Economics**, 44: 2-31. 54

- Saleh M., Hematfar and Khazaei, 2012, A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences, **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 6(2): 1-8.

-Schipper, K., & Vincent, L., 2003, Earnings Quality, **Accounting Horizons**, Supplement, 97-110.

-Sengupta P., 1998, Corporate Disclosure Quality and Cost of Debt, **The Accounting Review**, 73(4): 459-474.

- Sloan R., 1996, Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?, **The Accounting Review**, 71 (3): 289-315.

-Tilli S., 2007, Reliability of Earnings Figures and Conservatism in Transitional Economies, Electronic Copy Available At : www.ssrn.com.

-Verdi R. S. , 2006, " Financial Reporting Quality and Investment Efficiency " , Sloan School of Management,

Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, September, P.P. 1 – 55 .

-Wang X., Min, 2011, The Quality of Financial Reporting In China:An Examination from an Accounting Restatement Perspective China, **Journal of Accounting Research** 4: 167–196.

- Watts R., and L. Zuo, 2012, Accounting conservatism and firm value: Evidence from the global financial crisis, available at: <http://SSRN.com/abstract=1952722>.

- Xu X., Wang and Han., 2012, Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency, **China Finance Review International**, 2(1): 53-77.

- Younas Z. I., Siddiqi M. W., Rehman J. , and Mehmood B., 2011, Does Disclosure Quality Reduce Default Risk? Empirical Evidence from Pakistan, **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, 3(1):170-186.

- Zhang J., 2008, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, **Journal of Accounting and Economics**, 45: 27-54.

الملاحق

جدول (2) الاحصاء الوصفي Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
COD	50	.00	.04	.0089	.01061
MTB	50	-9.10	7.09	1.4001	1.95492
Size	50	15.85	23.80	19.9821	1.55251
ROA	50	-.23	.33	.0609	.09148
EPS	50	-10.09	16.70	1.6321	3.74538
Leverage	50	.10	10.77	.9938	1.54367
Liquidity	50	.11	5.64	1.6415	1.14609
Ownership Concen.	50	.06	.95	.4520	.25104

جدول (3) مصفوفة الارتباط لبيرسون Pearson Correlations

		COD	MTB	Earning Quality	Earning Manag.	Size	ROA	EPS	Leveg	Liquidity
COD	Pearson Correlation	1	-.486	-.367	-.141	-.046	-.452	-.269	.598	-.373
	Sig. (2-tailed)		.000	.009	.328	.750	.001	.064	.000	.008
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
MTB	Pearson Correlation	-.486	1	.472	.109	-.091	.443	.382	-.727	.063
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.452	.529	.001	.007	.000	.662
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
Earning Quality	Pearson Correlation	-.367	.472	1	.186	-.140	.621	.453	-.483	.230
	Sig. (2-tailed)	.009	.001		.196	.331	.000	.001	.000	.108
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
Size	Pearson Correlation	-.046	-.091	-.140	-.188	1	.161	.171	-.076	-.156
	Sig. (2-tailed)	.750	.529	.331	.192		.263	.246	.600	.280
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
ROA	Pearson Correlation	-.452	.443	.621	.132	.161	1	.599	-.461	.305
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.000	.362	.263		.000	.001	.031
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
EPS	Pearson Correlation	-.269	.382	.453	.166	.171	.599	1	-.366	.152
	Sig. (2-tailed)	.064	.007	.001	.259	.246	.000		.010	.304
	N	48	48	48	48	48	48	48	48	48
Leverage	Pearson Correlation	.598	-.727	-.483	.044	-.076	-.461	-.366	1	-.288
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.762	.600	.001	.010		.043
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50
Liquidity	Pearson Correlation	-.373	.063	.230	-.035	-.156	.305	.152	-.288	1
	Sig. (2-tailed)	.008	.662	.108	.809	.280	.031	.304	.043	
	N	50	50	50	50	50	50	48	50	50

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط

Variable	Coef.	t-Statistic.	Prob	R ²	Adjusted R ²	F-statist.	Prob (F-statist.)
EQ	-.367	-2.736	.009	.135	.117	7.485	.009
MTB	-.4	-3.855	.000	.236	.221	14.862	.000
ROA	-.452	-3.509	.001	.204	.188	12.312	.001
EPS	-.269	-1.894	.064	.072	.052	3.588	.064

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Variable	Coef	t-Statistic.	Prob	R ²	Adjusted R ²	F-statist	Prob (F-statist)
SIZE	-.003	-.022	.983	.447	.385	7.123	.000
LEV	.605	4.843	.000				
LIQ	-.260	-2.153	.037				
Opinion	-.143	-1.167	.249				
Own Concent.	-.155	-1.312	.196				

جدول (6): نتائج الانحدار البسيط

$$E_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it-1} + \epsilon_{it}$$

	α_0	α_1	R ²	Adjusted R ²	Std. Error of the Estimate	F-statist	Prob (F-statist)
Coefficient		.784	.615	.607	.05736	76.644	.000
t - statistic	1.413	8.755					
Prob.	.164	.000					

جدول (7): نتائج الانحدار الخطي المتعدد

$$E_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 ACC_{it-1} + \gamma_2 CFO_{it-1} + \epsilon_{it}$$

	γ_1	γ_2	R^2	Adjusted R^2	Std. Error of the Estimate	F-statistic	Prob (F-statistic)
Coefficient	.540	.927	.632	.616	.05667	40.347	.000
t - statistic	5.215	8.958					
Prob.	.000	.000					

حيث: E_{it} : صافي الربح مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول.

ACC_{it-1} : صافي الربح السنوي مطروحاً من الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول.

CFO_{it-1} : الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول.

ϵ_{it} : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

جدول (8): نتائج الانحدار الخطي المتعدد

$$CFO_{it} = w_{20} + w_{22}CFO_{it-1} + w_{23}BV_{it-1} + \epsilon_{it}$$

	w_{22}	w_{23}	R^2	Adjusted R^2	Std. Error of the Estimate	F-statistic	Prob (F-statistic)
Coefficient	.361	.098	.152	.115		38.298	.000
t - statistic	2.646	.717					
Prob.	.011	.477					

حيث: CFO_{it} : الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية.

ACC_{it} : صافي الربح السنوي مطروحاً من الربح النقدي السنوي من الأرباح التشغيلية.

BV_{it} : حقوق الملكية.

ϵ_{it} : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

جدول (9): نتائج الانحدار الخطي المتعدد

$$ACC_{it} = w_{20} + w_{22}ACC_{it-1} + w_{23}BV_{it-1} + \epsilon_{2it}$$

	w_{22}	w_{23}	R^2	Adjusted R^2	Std. Error of Estimate	F-statist	Prob (F-statist)
Coefficient	-.094	-.157	.040	-.001	.09464	.987	.380
t - statistic	-.642	-1.072					
Prob.	.524	.289					